المؤتمـر العربي لدور المجتمع المدني
في أجنـــدة التنميـة المستدامـة ٢٠٣٠
Arab Conference on the Role of Civil Society
in the sustainable Development Agenda 2030
Doha 2016 الـدوحة



قطر للعمل الإجتماعي
Qatar Social Work

# التقرير الختامي
# للمؤتمر العربي
# لدور المجتمع المـــدني في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030

إعداد/ المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي

21 و 22 إبريل 2016





المؤتمر العربي لدور المجتمع المدني
في أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠
Arab Conference on the Role of Civil Society
in the sustainable Development Agenda 2030
Doha 2016 الدوحة

قطر للعمل الاجتماعي
Qatar Social Work

التقرير الختامي

# للمؤتمر العربي لدور المجتمع المدني في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030

إعداد/ المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي

21 و 22 إبريل 2016



# محتويات التقرير

# الكلمة الافتتاحية

## لرئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد ومن والاه إلى يوم الدين

أصحاب السعادة قيادات وممثلو الكيانات الدولية ومنظمات المجتمع المدني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسرني أن أرحب بجمعكم الكريم هذا، وأعرب عن بالغ امتناني لتلبيتكم الدعوة.

نلتقي اليوم يحدونا الأمل بان لا ينفض جمعنا إلا وكانت العروة الوثقى عهد وميثاق بيننا، بأن هدفنا هو عزة الانسان الذي كرمه الله واصطفاه من بين خلقه. لقد رصد جدول أعمال التنمية الجديد الركائز الأساسية لتحويل عالمنا، إلى ذلك العالم الخالي من الفقر والعوز والحاجة والمرض، والقادر على التعاطي مع كل ما ينتقص من كرامة الإنسان وعزته.

صيغت هذه الأهداف بعد حراك واسع وعمل حثيث استمر لأكثر من عامين بمساهمة المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأفراد . ولقد ترسخ يقينا تاما بأن الدولة لن تستطيع بمفردها تحقيق التنمية، وأن الوقت قد حان لاستبدال النظم التكنوقراطية القائمة على مركزية السلطة والإدارة إلى تعددية الهياكل وفق منظومة متكاملة للشراكة.

وشهد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة تقدما طفيفا وتعثرا واضحا في الكثير من جزئياته، وما يحدث الآن من أحداث سياسية وديموغرافية واقتصادية في أجزاء منها لا يؤخر فقط مسارات التنمية بل يؤثر سلبا على المنطقة بأكملها، هذه التحديات الكبيرة تتطلب العمل الجاد على تحري عثرات الماضي واخفاقاته وابتكار الحلول الناجعة والذكية في تطوير استراتيجية تنمية ينتظم المجتمع بكافة مكوناته في تنفيذها .

لقد مثلت الإرادة السياسية لدولة قطر نموذجا جيدا في سعيها الحثيث للمساهمة في مجال التعاون الدولي ... والشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وشملت انجازاتها بناء القرى، والمراكز الصحية، والمؤسسات التعليمية، ومصادر المياه الصالحة للشرب، وتدريب وتأهيل المعلمين والأطباء إلى جانب عمليات الغوث الإنساني.

والمؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي هي إحدى الأذرع الأساسية لتحقيق الرفاه الاجتماعي، والاهتمام بشرائح المجتمع الأقل حظا، والتي تشمل المرأة والطفل وذوي الإعاقة وكبار السن والايتام، وتعمل بالشراكة مع الدولة في تقديم خدماتها لهذه الفئات،، مما يعزز دورها في دعم جميع مراحل إعداد وتنفيذ ورصد مسار خطة التنمية الوطنية؛ المتسقة مع أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

وفي ذات الخطى نرجو ان يسفر لقاؤنا هذا عن خارطة طريق تعزز مشاركة منظمات المجتمع المدني بالدول العربية في تخطيط وتنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة ورصد التقدم وتقييمه للخروج من الأزمات المتكررة وكفالة العيش اللائق والكرامة للجميع

وختاما أتقدم بالشكر والتقدير لكل من شارك من اجل أن تكون منظمات المجتمع المدني العربية في قلب الحدث شريكا فاعلا: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا « الاسكوا » والجامعة العربية، ومجلس التعاون الخليجي، والعاملين بالمؤسسة والمتطوعين الذين لبوا النداء متسارعين

وعلى العز والكرامة نلتقي
والله وليّ التوفيق

أمال بنت عبد اللطيف المناعي
رئيس اللجنة العليا المنظمة للمؤتمر




# الأعمال التحضيرية
## ما قبل المؤتمر

# أهداف المؤتمر





## الهدف العام

إثارة أفكار مبتكرة والاستماع إلى أصوات من مختلف قطاعات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة من أرجاء المنطقة العربية بشأن التحديات والفرص التي تواجه جدول أعمال ٢٠٣٠ وبحثها في الحوارات حول طريقة وضع وتنفيذ خارطة الطريق على المستوى الوطني، وتوضيح مسؤوليات الحكومات على جميع المستويات.

## الأهداف الفرعية للمؤتمر

- توفير منصة لإثارة نقاش على مستوى المنطقة حول دور المجتمع المدني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، ورصد التقدم في تحقيق أهدافها وغاياتها.
- ضمان تمكّن منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة من تقاسم المعرفة والتجربة حول التنفيذ والمساءلة، واعتماد مقاربات تشاركيّة في مجال المناصرة الإقليمية والوطنية، وتتبع تحويل الالتزامات الخاصة بخطة التنمية ٢٠٣٠ إلى أفعال.
- التوافق على رؤية للمنطقة العربية بشأن اعتبار المجتمع المدني العربي فاعلا وشريكا في تنفيذ ومتابعة خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠
- التوافق حول توصيات عملية ملموسة تمكّن المجتمع المدني في الدول العربية من المشاركة في التأثير على السياسات وصياغتها، وفي عملية صنع القرارات ذات الصلة بخطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

# اللجنة العليا المنظمة للمؤتمر





## تمهيد:

تشكلت اللجنة العليا المنظمة للمؤتمر وفقاً لقرار الرئيس التنفيذي رقم (١) لسنة ٢٠١٦ بشأن تشكيل اللجنة العليا المنظمة للمؤتمر وتحديد اختصاصاتها. وتختص اللجنة بالإعداد والتحضير والأشراف على تنظيم المؤتمر.

## أعضاء اللجنة:

| | |
|---|---|
| – سعادة الفاضلة/ أمال بنت عبد اللطيف المناعي | رئيساً |
| – سعادة الدكتور/ أحمد بن محمد لمريخي | نائباً للرئيس |
| – الفاضلة/ نورة بنت ناصر المريخي | النائب الثاني للرئيس |
| – سعادة الدكتورة/ كلثم الغانم | عضواً |
| – الدكتور/ عبدالعزيز فرج | عضواً |
| – السيد/ منصور أحمد السعدي | عضواً |
| – سعادة المستشار/ معتز أحمد شعير | عضواً |
| – الفاضلة/ عواطف حمد النيل | مقرراً |

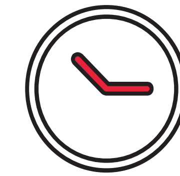
# اللجنة العليـــا المنظمة للمؤتمـــر

## مهام كل لجنة واختصاصاتها (محدداتها المرجعية):



تختص اللجنة العليا المنظمة للمؤتمر بالإعداد والتحضير والإشراف على تنظيم المؤتمر

## سرد مختصر لإنجازاتها (الإجراءات التي تم اتخاذها والأنشطة التي تم تنفيذها حسب الخطط الموضوعة، الاجتماعات .. الخ)



**9 اجتماعات كل يوم أربعاء**

عقدت اللجنة ٩ إجتماعات رئيسية خلال الفترة من ١٧ فبراير ٢٠١٦ إلى ١٣ إبريل ٢٠١٦ وذلك يوم كل أربعاء على النحو التالي:

| | |
|---|---|
| الاجتمـــــاع الأول: | ١٧ فبراير ٢٠١٦ |
| الاجتمـــاع الثاني: | ٢٤ فبراير ٢٠١٦ |
| الاجتمـــاع الثالث: | ٢ مارس ٢٠١٦ |
| الاجتمـــاع الـــرابع: | ٩ مارس ٢٠١٦ |
| الاجتماع الخامس: | ١٦ مارس ٢٠١٦ |
| الاجتماع السادس: | ٢٣ مارس ٢٠١٦ |
| الاجتمـــاع الســابــع: | ٣٠ مارس ٢٠١٦ |
| الاجتمـــاع الثـامن: | ٦ إبريل ٢٠١٦ |
| الاجتمـــاع التـاسع: | ١٣ إبريل ٢٠١٦ |

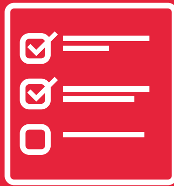
## الإجراءات والأنشطة التي تم تنفيذها والتي تمت بنجاح حسب ما كان متوقعاً ومخططاً لها:

- الإطلاع على التقارير الأسبوعية عن سير عمل اللجان وفرق العمل المنبثقة عنها.
- إعتماد الورقة المفاهيمية المتعلقة بالمؤتمر والبرنامج المقترح للمؤتمر.
- أختيار الرعاة/ الداعمين للمؤتمر/ الشركاء.
- أعتماد الشخصيات الاعتبارية العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة بالعمل الاجتماعي والتنموي التي ستشارك في المؤتمر.
- إعتماد مشروع الموازنة التقديرية المقترحة للمؤتمر.
- إعتماد المقترحات المتعلقة بمكان وزمان إنعقاد المؤتمر.
- إعتماد قوائم الخبراء المقترح مشاركتهم بأوراق عمل في المؤتمر.
- إعتماد معايير إختيار الخبراء المرشحين لكتابة أوراق العمل الجانبية
- إعتماد قائمة الخبراء المرشحين لكتابة أوراق العمل الجانبية.
- إعتماد قوائم منظمات المجتمع المدني المقترحة للمشاركة.
- إعتماد الكتب المقترح توجيهها إلى كبار الشخصيات والمنظمات غير الحكومية المشاركة في المؤتمر.
- إعتماد مقترحات شعار المؤتمر.
- إختيار وإعتماد رؤساء الجلسات الجانبية للمؤتمر.
- إعتماد تصور إدارة الجلسات الموازية.
- إعتماد وإقرار صيغة الدعوة الرسمية ومحتويات حقيبة المؤتمر والدروع التذكارية.
- إعتماد المرشحين لرئاسة الجلسة العامة الرئيسية للمؤتمر.
- إعتماد آلية إدارة الجلسات الموازية خلال المؤتمر.
- إختيار وإعتماد عريف حفل الافتتاح.
- إعتماد الخطة الإعلامية





## الإجراءات والأنشطة التي لم تتم حسب ما كان متوقعاً أو مخططاً لها والتحديات التي واجهت اللجنة:



نظراً لطبيعة واختصاصات اللجنة العليا المنظمة للمؤتمر والتي تميل لكونها إستشارية وميسرة للجان فلم يكن للجنة أي أنشطة أو إجراءات لم تتم حسب ما هو مخطط لها

## ما الذي كان من الممكن أن يساهم في إنجاز مهمة اللجنة:



الفترة الزمنية المتاحة منذ تاريخ تشكيل اللجنة إلى تاريخ إنعقاد المؤتمر كانت قصيرة بالمقارنة بحجم المؤتمر .. وهو ما كان يمكن أن يسهم أكثر في إنجاح دور اللجنة.

# اللجنة التنسيقية للمؤتمر



## تمهيد:

تم تشكيل اللجنة التنسيقية من ممثلين عن المؤسسات الشريكة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA) وجامعة الدول العربية، وذلك لإعطاء المؤتمر دعما أمميا وعربيا ووضعه في صورة آخر المستجدات المرتبطة بالتنمية المستدامة وأهدافها.

تم تحديد أدوار اللجنة التنسيقية لتكون قبل وخلال وبعد المؤتمر، وخاصة دور قيادة التحضير والتنسيق بين الشركاء لأعمال المؤتمر الذي أدته المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي على أحسن وجه.

## أعضاء اللجنة:

| | | |
|---|---|---|
| – د. فرج عبدالعزيز فرج | مستشار التخطيط الاستراتيجي<br>المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي | رئيساً |
| – د. عادل عبد اللطيف | مستشار استراتيجي أول<br>المكتب الإقليمي للدول العربية<br>برنامج الأمم المتحدة الإنمائي | عضوًا |
| – د. لؤي شبانه | الخبير الإقليمي للدول العربية<br>صندوق الأمم المتحدة للسكان | عضوًا |
| – أ. كريمة القري | مسؤولة وحدة التنمية السكانية<br>والاجتماعية - اللجنة الاقتصادية<br>والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) | عضوًا |
| – الدكتورة علياء غنام | مدير إدارة منظمات المجتمع المدني<br>جامعة الدول العربية | عضوًا |
| – د. عبدالواحد الكريمي | مكتب التخطيط الاستراتيجي<br>المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي | عضوًا<br>ومقررًا |

# اللجنــة التنسيقية

### اختصاصات اللجنة:

تأسست اللجنة التنسيقية للمؤتمر بمقتضى قرار رئيس اللجنة العليا المنظمة للمؤتمر رقم (٢) لسنة ٢٠١٦ بشأن تشكيل اللجان الفرعية وتحديد اختصاصاتها وتتولى على وجه الخصوص المهام التالية:

- وضع خطة عمل اللجنة.
- تنسيق وتعزيز تكاملية الأدوار المنوطة بها على كل مستويات التخطيط ومتابعة تنفيذ أنشطة المؤتمر.
- ربط أعمال اللجنة مع مجريات التحضير والإعداد للمؤتمر ومتطلباته الفنية واللوجستية في تكامل وتناسق كاملين مع الهياكل الأخرى ذات الصلة بتنظيم وتنفيذ فعاليات المؤتمر.
- متابعة تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر وبناء قاعدة البيانات الخاصة برصد التطور في منظومة منظمات المجتمع المدني العربية ودورها في تعزيز الشراكة الفاعلة مع القطاعين العام والخاص.
- أي اختصاصات أخرى تكلف بها من قبل اللجنة العليا المنظمة للمؤتمر.

## وضع الخطط....
## التنسيق والمتابعة....



### سرد مختصر لإنجازاتها (الاجراءات التي تم اتخاذها والانشطة التي تم تنفيذها حسب الخطط الموضوعة، الاجتماعات .. الخ

- متابعة وتحديث وتطوير الورقة المفاهيمية للمؤتمر على ضوء الملاحظات من قبل اللجنة العليا ولجنة الصياغة والسكرتاريا للمؤتمر
- ا عداد قوائم منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة بأهداف التنمية المستدامة حسب البلدان العربية
- تحديث وفلترة قوائم منظمات المجتمع المدني المشاركة في المؤتمر وتنسيق إجراءات سفر ها.
- تحديد طبيعة الأدوار المنوطة بالمؤسسات الشريكة في أعمال المؤتمر - (١) التكفل بتغطية تكاليف السفر ، (٢) التكفل بالإقامة والإعاشة للمشاركين
- تنسيق مراحل إعداد الأوراق الرئيسية للمؤتمر حسب اهتمامات وتخصصات المؤسسات الشريكة (وفق المعايير الواردة في الورقة المفاهيمية).
- تحديد وتطبيق الأطر المعيارية الموجهة للأوراق الرئيسية الخاصة بالجلسة الأولى وبالجلسات الموازية.
- إعداد مسودة البرنامج الزمني للمؤتمر وتنسيق ومتابعة تحديثه وتضمينه الملاحظات التي وردت من الشركاء ومختلف لجان المؤتمر بالتنسيق مع لجنة الصياغة والسكرتاريا.





### الإجراءات والأنشطة التي تم تنفيذها والتي تمت بنجاح حسب ما كان متوقعاً ومخططا لها:

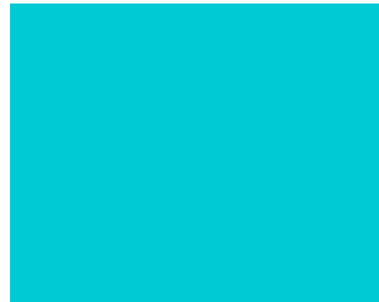
- باستخدام المكاتب القُطرية للمؤسسات الشريكة، وتسهيل إجراءات السفر والإقامة، تحقق هدف تمثيل واسع لمنظمات المجتمع المدني من ٢١ دولة عربية وهذه ظاهرة غير مسبوقة.
- وضعت اللجنة ضمانات نجاح المؤتمر عن طريق (١) ربط دور منظمات المجتمع المدني بأهداف التنمية المستدامة (٢) الربط المحكم بين المحاور الرئيسية للمؤتمر والقضايا الفرعية التي تناولتها الأوراق الجانبية.
- مع تفويض المؤسسات الشريكة بإعداد الأوراق الرئيسية وفق شروط ومعايير الجودة العالية، تم تحقيق أهدافها وتحقيق موضوعية وموثوقية مخرجاتها وتوصياتها.

### الإجراءات والأنشطة التي لم تتم حسب ما كان متوقعاً أو مخططاً لها والتحديات التي واجهت اللجنة:

كان من المأمول أن تجتمع اللجنة بكامل عضويتها قبل أسبوع من بدء أعمال المؤتمر من أجل تطوير وتصويب مخرجات ونتائج المؤتمر.

### ما الذي كان من الممكن أن يساهم بإنجاز مهمة اللجنة بطريقة مختلفة تضمن نجاح الاجراءات و النشاطات المذكورة في البند السابق:

- كان من الممكن أن يتم توافق مسبق حول مخرجات وتوصيات المؤتمر، الأمر الذي سيؤدي إلى تفادي الإشكاليات التي وقعت خلال الجلسة الأخيرة.
- تعميق التواصل الدائم بين اللجنة التنسيقية ولجنة الصياغة والسكرتاريا كان سيساهم إيجابيا في التوافق على مخرجات وتوصيات المؤتمر.





# لجنة السكرتارية والصياغة




## تمهيد:

في اطار التحضيرات والاستعدادات لعقد المؤتمر العربي لدور المجتمع المدني في تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة ٢٠٣٠ والذي نظمته المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي - تحت رعاية صاحبة السمو الشيخة/ موزا بنت ناصر يحفظها الله وبالتعاون مع كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك خلال الفترة من ٢٠ - ٢١ أبريل ٢٠١٦ بالدوحة صدر قرار الرئيس - التنفيذي للمؤسسة القطرية للعمل الإجتماعي بصفته رئيس اللجنة العليا المنظمة للمؤتمر، رقم (٢) لسنة ٢٠١٦ ، بشأن تشكيل اللجان الفرعية وتحديد إختصاصاتها، متضمنا تشكيل لجنة السكرتارية والصياغة، وتعد هذه اللجنة إحدى اللجان الأربع المنبثقة عن اللجنة العليا المنظمة للمؤتمر بجانب كل من اللجنة الفنية، واللجنة التنسيقية، ولجنة الإعلام والعلاقات العامة.

## أعضاء اللجنة:

بتاريخ ٤ / ٢ / ٢٠١٦ ، أصدر الرئيس التنفيذي للمؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي، بصفته رئيس اللجنة العليا المنظمة للمؤتمر القرار رقم ) ٢( لسنة ٢٠١٦ بشأن تشكيل اللجان الفرعية وتحديد إختصاصاتها، والذي بموجبه تشكلت لجنة السكرتارية والصياغة، على النحو الآتي:

- المستشار/معتز شعير — رئيساً
- الأستاذ/ علي المحمدي — نائباً للرئيس
- الفاضلة/ لمياء بوفطيرة — عضواً
- الأستاذة/ لطيفة الكواري — عضواً
- الفاضلة/ سماح خريشة — مقرر اً

ونظراً لمقتضيات حسن سير العمل باللجنة فقد ضمت إلى عضويتها في وقت لاحق - كل من:

- الأستاذة/ نوال الكبيسي
- الأستاذة / فاطمة المفتاح
- الأستاذة/ نعيمة الهاجري
- الأستاذة/ عبير سرور

# لجنة السكرتارية والصياغة

## اختصاصات اللجنة:

تختص اللجنة - وفقا لقرار تشكيلها المشار إليه - بما يلي:

- وضع خطة عمل اللجنة.
- إعداد البيانات الخاصة بالتسجيل وتوزيعها على المشاركين.
- إعداد استمارة لتقييم الفعالية وتوزيعها على المشاركين.
- التوثيق الورقي والإلكتروني لكافة الوثائق المتعلقة بالمؤتمر من محاضر اجتماعات.
- اللجنة المنظمة واللجان الفرعية والتقارير حول سير العمل وأوراق العمل والعروض.
- التقديمية والمطبوعات الموزعة والتوصيات الختامية والتقارير حول مجريات جلسات.
- العمل والمؤتمر بشكل عام.
- إعداد تقارير حول الجلسات وتدوين المناقشات والتوصيات لكل جلسة.
- إعداد وصياغة توصيات المؤتمر.
- إعداد تقرير نهائي بعد انتهاء المؤتمر.
- أي اختصاصات أخرى تكلف بها من قبل اللجنة العليا المنظمة للمؤتمر.

## اجتماعات اللجنة:

عقدت اللجنة (١٠) اجتماعات خلال الفترة من ( ١٨ / ٢ / ٢٠١٦ إلى ١٨ / ٤ / ٢٠١٦ )، وذلك على النحو الآتي:

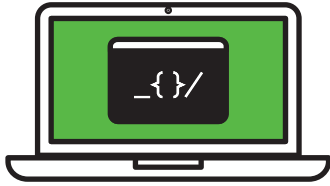
- الاجتماع الأول : يوم الخميس ١٨ / ٢ / ٢٠١٦
- الاجتماع الثاني: يوم الاثنين ٢٢ / ٢ / ٢٠١٦
- الاجتماع الثالث: يوم الاثنين ٢٩ / ٢ / ٢٠١٦
- الاجتماع الرابع: يوم الثلاثاء ٨ / ٣ / ٢٠١٦
- الاجتماع الخامس: يوم الاثنين ١٤ / ٣ / ٢٠١٦
- الاجتماع السادس: يوم الاثنين ٢١ / ٣ / ٢٠١٦
- الاجتماع السابع: يوم الاثنين ٢٨ / ٣ / ٢٠١٦
- الاجتماع الثامن: يوم الاثنين ٤ / ٤ / ٢٠١٦
- الاجتماع التاسع: يوم الثلاثاء ١٢ / ٤ / ٢٠١٦
- الاجتماع العاشر: يوم الاثنين ١٨ / ٤ / ٢٠١٦

كما عقدت اللجنة مجموعة من الإجتماعات التنسيقية على النحو التالي:

- الإجتماع التنسيقي مع مقرري اللجان المنبثقة عن اللجنة العليا المنظمة للمؤتمر وذلك يوم الأحد - الموافق ٦ / ٣ / ٢٠١٦.
- ثلاثة إجتماعات تنسيقية مع مقرري الجلسات وذلك أيام ١٨ و ١٩ و ٢٨ ابريل ٢٠١٦








## أعمال اللجنة:

نستعرض فيما يلي أهم الأعمال والمهام المنجزة من قبل اللجنة :

- تسجيل الملاحظات والتصحيح اللغوي لمضمون الورقة المفاهيمية وبرنامج المؤتمر العربي حول دور المجتمع المدني في تنفيذ أجندة التنمية الدولية المستدامة ٢٠٣٠ ومناقشتها.
- تسجيل الملاحظات والتصحيح اللغوي لمضمون البرنامج العلمي للمؤتمر الاقليمي حول دور المجتمع المدني في المنطقة العربية في تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ومناقشتها.
- اعداد مسودات لنماذج الكتب الرسمية المزمع توجيهها للجهات.
- اعداد مسودات لنماذج كتب الدعوات باللغتين العربية والانجليزية المقترح إرسالها إلى كل من :
- كبار الشخصيات/ الشركاء/ الجهات الداعمة/ رؤساء الجلسات والمعقبين/ الخبراء ومقدمي أوراق العمل/ المتحدثين/ مقرري الجلسات/ المشاركين والحضور الممثلين لمنظمات المجتمع المدني داخل دولة قطر وخارجها.
- ارسال الدعوات لكافة الجهات والأشخاص ضمن الكشوف والقوائم المعتمدة التي تمت موافاة اللجنة بها، بالإضافة الى الورقة المفاهيمية بصيغتها النهائية بحسب الأحوال.
- إعداد نموذج استمارة مقرري الجلسات لتسهيل عملية إدخال الملاحظات والتوصيات والمداخلات خلال جلسات المؤتمر، وتدريب المقررين المرشحين من قبل اللجنة على كيفية استخدامها.
- إعداد قائمة بأسماء الشخصيات المقترح دعوتها لحفل افتتاح المؤتمر من داخل دولة قطر وتوجيه الدعوات اللازمة لهم.
- إعداد قوائم لحصر الدعوات وتحديد أعداد المشاركين وتصنيفهم.
- التواصل مع الجهات المدعوة لتأكيد الحضور.
- حصر الردود الواردة من قبل الجهات المدعوة للحضور وكافة الوثائق المطلوبة.
- إعداد نموذج كتاب اعتذار بشأن عدم تحمل المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي لبعض الالتزامات المالية وفقا لما تم الاتفاق عليه باللجنة العليا المنظمة للمؤتمر.
- إعداد قاعدة بيانات شاملة تشتمل على إحصائية دورية بعدد الدول المشاركة والأشخاص المرشحين لحضور المؤتمر.
- متابعة إصدار تأشيرات الحضور والمشاركين في المؤتمر مع المعنيين في وزارة الداخلية وإرسال كافة الوثائق المطلوبة بحسب ورودها للجنة.
- تصميم نموذج بطاقة المداخلة للمشاركين.
- تصميم استمارة تقييم المؤتمر من قبل المشاركين.
- تصميم استمارة تقييم الجلسات الجانبية للمشاركين.
- المشاركة في إعداد مسودة الإعلان الختامي للمؤتمر بالتنسيق مع اللجنة العليا للمؤتمر واللجنة التنسيقية والشركاء وبعض ممثلي منظمات المجتمع المدني المشاركين بالمؤتمر.
- إعداد وإرسال كتب شكر للشركاء، أعضاء اللجنة العليا المنظمة للمؤتمر، الجهات الداعمة، رؤساء الجلسات، المعقبين، مقدمي اوراق العمل، عريف الحفل، مقرري الجلسات.
- إعداد تقرير تفصيلي بشأن تقييم الجلسات الموازية (الأولى والثانية والثالثة).
- إعداد إحصائية بعدد الجهات المدعوة والمشاركة في المؤتمر على المستوى الوطني والعربي.
- إعداد التقرير الختامي للجنة.
- مراجعة مسودة التقرير الختامي للمؤتمر.

## التحديات والتوصيات:

**فيما يتعلق بالمسائل التنظيمية:**

- أهمية إحكام تحديد اختصاصات اللجان التنظيمية للمؤتمر توفيرا للوقت والجهد وتفاديا للازدواجية في المهام والاعمال.
- تعزيز آليات التواصل والتنسيق بين مختلف اللجان التنظيمية للمؤتمر وتبادل المعلومات والوثائق فيما بينها بالشكل المطلوب.
- ضرورة بذل جهود أفضل لتنظيم سير العمل بالجلسات الجانبية من حيث التقديم وتناول الأسئلة المطروحة والتعقيب عليها.
- مراعاة التوظيف الأمثل للمتطوعين وتوزيعهم بالشكل الأمثل على لجان المؤتمر وتكليفهم بالمهام المطلوبة وتدريبهم قبل انعقاد المؤتمر بوقت كاف.
- إعداد قاعدة بيانات الكترونية مشتركة بين اللجان التنظيمية شاملة لكافة أعمال المؤتمر بما في ذلك المعلومات والبيانات والوثائق الخاصة بالمؤتمر والمشاركين فيه، بما يسمح لجميع أعضاء تلك اللجان الوصول اليها ضمن صلاحيات محددة وفقا لاختصاصات كل لجنة.

**فيما يتعلق بالأمور اللوجستية:**

- مراعاة تنظيم أعمال التسجيل والمتابعة والتنظيم والتجهيزات الخاصة بالمؤتمر
- والانتهاء من اعدادها بمدة كافية قبل بدء انعقاد المؤتمر ومتابعة الأمور اللوجستية بما فيها توزيع أدوار المتطوعين والمهام المنوطة بهم وتوضيحها وتدريبهم عليها واستثمار قدراتهم بشكل أكثر فاعلية.
- مراعاة تناسب حجم القاعات الخاصة بالجلسات الموازية مع أعداد المشاركين المتوقعة، إذ أن قاعات الجلسات الموازية بالنسبة لهذا المؤتمر لم تستوعب كافة المشاركين ممن لديهم الرغبة في حضور تلك الجلسات.
- عدم توفر أجهزة كمبيوتر كافية للمقررين داخل الغرفة أثناء فترة إنعقاد المؤتمر لإعداد تقرير الجلسات حيث توفر ثلاثة أجهزة كمبيوتر فقط لـ ١١ مقررا.
- مراعاة توفير ترجمة فورية في قاعات الجلسات الموازية .

# اللجنة الفنية




التقرير الختامي للمؤتمر العربي لدور المجتمع المدني في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030

## تمهيد:

تأسست اللجنة الفنية للمؤتمر بمقتضى قرار رئيس اللجنة العليا المنظمة لمؤتمر « دور المجتمع المدني في المنطقة العربية في تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة ٢٠٣٠» رقم (٢) لسنة ٢٠١٦ بشأن تشكيل اللجان الفرعية وتحديد اختصاصاتها .

جاء قرار تشكيل اللجنة الفنية بهدف التقطير العلمي والفني للمؤتمر العربي، حيث عقدت اللجنة الفنية عشرة اجتماعات رئيسية خلال الفترة من: ٢٠١٦/٢/٢١ الى ٢٠١٦/٤/١٧، من أجل تنفيذ خطة عملها والمهام الموكلة لها.

تركز عمل اللجنة الفنية على اختيار الخبراء المرشحين لكتابة أوراق العمل الجانبية، كما واختيار أوراق العمل التي قدمت خلال المؤتمر العربي، بالإضافة إلى عدة مهام أخرى.

## أعضاء اللجنة:

| | | |
|---|---|---|
| – الدكتورة/ كلثم الغانم | جامعة قطر | رئيساً |
| – الدكتور/ عبد العزيز فرح | المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي | نائبًا للرئيس |
| – الدكتور/عبدالله بادحدح | معهد الدوحة الدولي للأسرة | عضواً |
| – الدكتورة/ إصلاح جاد | جامعة قطر | عضواً |
| – الأستاذة/ محاسن زين العابدين | مركز الإنماء الاجتماعي | عضواً |
| – أستاذة/ هبة قبلاوي | المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي | مقررًا |

# اللجنة الفنيـــــة



## اختصاصات اللجنة:

تختص اللجنة - وفقا لقرار تشكيلها المشار إليه - بما يلي:

- وضع خطة عمل اللجنة.
- مراجعة أوراق العمل المزمع تقديمها للمشاركة في المؤتمر.
- اقتراح تصور لجلسات المؤتمر.
- تحديد رؤساء ومعقبي الجلسات في المؤتمر.
- وضع جدول زمني لجلسات المؤتمر تبعاً للمحاور الخاصة به.
- الإشراف الفني على كافة المطبوعات التي يتم إصدارها ذات الصلة بالمؤتمر.
- أي اختصاصات أخرى تكلف بها من قبل اللجنة العليا المنظمة للمؤتمر.

## سرد مختصر لإنجازات اللجنة الفنية (الإجراءات التي تم اتخاذها و الأنشطة التي تم تنفيذها حسب الخطط الموضوعة، الاجتماعات .. الخ)

- **التعرف على خلفية وأهداف المؤتمر العربي حول دور المجتمع المدني في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠**
- تم تقديم شرح مقتضب ومبسط عن بداية انبثاق فكرة المؤتمر وشرح مدى أهميته على دور القطاع المدني العربي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، واستند التقديم على الورقة المفاهيمية.

- **وضع أطر علمية لربط الأوراق الفرعية مع المحاور الأساسية الثلاثة**
- قامت اللجنة باستعراض مدى ارتباط المحاور الأساسية لجميع الأوراق الرئيسية الثلاثة، وعلى ضوء هذا الارتباط بين الأوراق الرئيسية والأوراق الفرعية، قامت اللجنة بتحديد معايير إختيار الخبراء لإعداد الأوراق الجانبية.

- **معايير اختيار الخبراء المرشحين لكتابة أوراق العمل الجانبية**
- توافق أعضاء اللجنة الفنية في إختيار الخبراء المرشحين لكتابة أوراق العمل الجانبية على عدة معايير علمية وعملية.

- **اختيار الخبراء المرشحين لكتابة أوراق العمل الجانبية وآلية التواصل معهم**
- تم التطرق إلى قوائم الخبراء المرشحين لكتابة اوراق العمل بشكل وافي، من حيث دراسة الأسماء المقترحة ومناقشتها واعتمادها، وتم التواصل الشفهي مع الخبراء المشار إليهم أعلاه للتأكد من القبول المبدئي.

- **تحديد معايير إعداد أوراق العمل الجانبية**
- أعدت واعتمدت اللجنة الفنية ٨ معايير لضمان تحقيق جودة الأوراق الجانبية المطلوب إعدادها بواسطة الخبراء

- **اختيار أوراق العمل الواردة من الخبراء المرشحين لكتابة أوراق العمل الجانبية**
- عملت اللجنة الفنية على استقبال أوراق العمل الواردة من الخبراء المرشحين لكتابة أوراق العمل الجانبية، ومن جملة ١٣ ورقة عمل قدمت من قبل الخبراء المختارين، اختارت اللجنة ١١ ورقة شكلت جملة الأوراق التي قدمت في المؤتمر.

- **إقتراح ووضع آلية لإدارة الجلسات الموازية خلال المؤتمر العربي**
- تم طرح واعتماد سيناريو من عدة سيناريوهات لآلية إدارة الجلسات الموازية خلال المؤتمر وتم عكس ذلك في البرنامج الزمني الأخير المعتمد للمؤتمر العربي. ومن أهم ما تم الاتفاق عليه في هذا السياق هو أن يكون لكل جلسة موازية رئيس ومعقبان ومقرران، كما وبالتنسيق مع اللجنة العليا المنظمة للمؤتمر العربي، تم طرح عدة أسماء مرشحة ليكونوا رؤساء جلسات ومعقبين.



## الإجراءات والأنشطة التي تم تنفيذها والتي تمت بنجاح حسب ما كان متوقعاً و مخططاً لها:

- نجاح ربط مواضيع أوراق العمل الجانبية مع محاور ومضامين الأوراق الرئيسية، الأمر الذي أثرى عمق الحوار خلال الجلسات الموازية والقواعد العلمية التوجيهية في المناقشات.
- اختيار الخبراء المرشحين لكتابة أوراق العمل الجانبية كان موفقاً حيث أن التمثيل كان متسعاً جغرافياً وقُطرياً، كما وجود التنوع اللازم في القضايا المطروحة.

## الإجراءات والأنشطة التي لم تتم حسب ما كان متوقعاً او مخطط لها والتحديات التي واجهت اللجنة:

- التنوع بالخيارات فيما يخص الخبراء المرشحين لكتابة أوراق العمل الجانبية كان محدوداً، وذلك بسبب ضيق الوقت الذي خُصص للتحضير للمؤتمر.
- حصلت بعض الأخطاء في تنفيذ خطة إدارة الجلسات الموازية والمشار إليها في الجدول الزمني للمؤتمر، بسبب عدم وجود رقابة لمتابعة سير تنفيذ العمل خلال انعقاد هذه الجلسات.

## ما الذي كان من الممكن أن يساهم بإنجاز مهمة اللجنة بطريقة مختلفة تضمن نجاح الإجراءات و النشاطات المذكورة في البند السابق

- عامل الوقت المخصص في الإعداد والتنفيذ عند التحضير لأي مؤتمر، حيث أنه جداً مهم إعطاء مساحة من الوقت الكافي لضمان تنفيذ أعمال اللجان بشكل متقن.
- أهمية الوضوح في التخصصات والمهام المنوطة بأعمال اللجنة الفنية.
- كان من المفترض أن يكون هناك مشرفين يراقبون دقة تنفيذ خطة إدارة الجلسات.

## التوصيـــات:

- توافق أعضاء اللجنة على أن يتم إصدار كتاب خاص بالمؤتمر العربي تنشر فيه جميع أوراق العمل والملخصات التنفيذية الخاصة بكل ورقة، وذلك باللغتين العربية والانكليزية.
- يتم تدقيق ومراجعة وتحرير الكتاب قبل نشره على أن يتم إختيار المحرر من أصحاب الخبرة، كما وتخصيص الميزانية المناسبة للخروج بالكتاب بالشكل المناسب.



# لجنة الإعلام والعلاقات العامة





## تمهيد:

تم تشكيل لجنة الإعلام والعلاقات العامة من خبرات إعلاميه متميزه من الأكاديميين والممارسين وتأسست اللجنة بموجب القرار رقم (٣) بتعديل بعض أحكام القرار رقم (٢) لسنة ٢٠١٦ بشأن تشكيل اللجان الفرعية وتحديد اختصاصاتها مادة (٤) الفقرة الأولى

## أعضاء اللجنة:

| | |
|---|---|
| منصور السعدي | رئيساً |
| د. زياد رفاعي | نائباً للرئيس |
| عبد العزيز آل اسحق | عضوًا |
| سليم العنزي | عضوًا |
| بثينة حجازي | عضوًا |
| هند زينل | عضوًا |
| على هادي المري | عضوًا |
| علي خليفة | عضوًا |
| عبد الرحيم الصديق | مقررًا |

# لجنة الإعلام والعلاقات العامة

## اختصاصات اللجنة:

### في مجال الإعلام:

- وضع خطة إعلامية شاملة للترويج عن المؤتمر.
- التنسيق مع وسائل الإعلام للإعلان للمؤتمر.
- توفير البيانات الترويجية الخاصة بالمؤتمر.

### في مجال العلاقات العامة :

- تنظيم وتنفيذ جميع متطلبات المؤتمر من تصميم وطباعة وثائق وأدبيات المؤتمر.
- التنسيق مع قاعة المؤتمرات / الفندق / خطوط الطيران/ المطار/ المواصلات.
- اقتراح وتنفيذ برامج الفعاليات المصاحبة للمؤتمر.
- اقتراح وتوفير رعاة رسميين للمؤتمر .

## الإنجـــــازات:

### في مجال الإعلام:

**الإعلام المقروء**

- مؤتمرات صحفية
- تغطيات إخبارية
- وكالات الأنباء
- إعلانات

**الإعلام المرئي**

- إعلان تلفزيوني
- لقاءات تلفزيونية
- فيلم توثيقي
- فيلم الافتتاح
- بث مباشر

**الإعلام المسموع**

- الإعلان الاذاعي
- لقاءات إذاعية
- بث مباشر

**الإعلام الشبكي/الالكتروني**

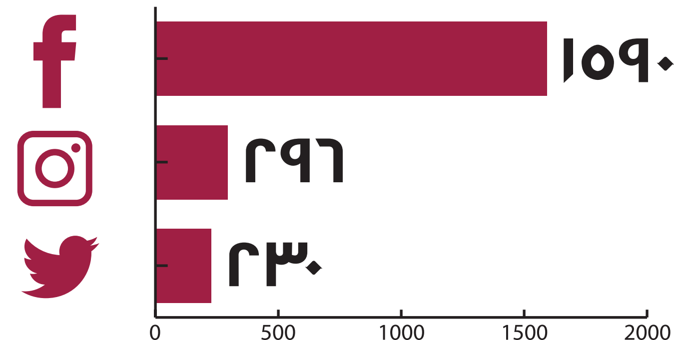
- توثيق
- وسائل التواصل الاجتماعي
- رسائل إخبارية
- روابط

**الموقع الالكتروني**

- أخبار
- جدول أعمال المؤتمر
- مركز إعلامي
- التسجيل

**وسائل التواصل الإجتماعي**

- Snapchat
- Instagram
- Twitter
- Facebook






**الإعلام الشبكي/الالكتروني**

٢٠٠ بريد الكتروني

٥٧٥٠ زائر للموقع

٢٤

١٥ رسالة على مدار ٣٠ يوماً

**توثيق الكتروني للصور والاخبار**

١٠٠ صورة بقسم الصور ترصد جميع اركان المؤتمر

٣٠ خبر في الصحف العربية والاجنبية

## الإنجـــــازات:

### في مجال العلاقات العامة:

- مراسم توقيع
- تصاريح امنية
- إجراءات طبية (الهلال الأحمر)
- التأشيرات
- التذاكر
- مقر المؤتمر
- استقبال ووداع (المطار ، الفندق، القاعة)
- المواصلات
- التسجيل ( الباجات)
- حفل الافتتاح
- منصة العرض (تنسيق ، تصميم ، مشاركون)
- الجلسات (القاعة الرئيسية ، الموازية)
- قاعات اجتماعات جانبية (في الفندق، في مقر المؤتمر)
- مذكرات التفاهم
- حفل تكريم الشركاء والرعاة
- فرقة الفنون الشعبية
- العشاء الرسمي
- عريف حفل الافتتاح و حفل التكريم
- الإعاشة ( إفطار ، غداء )
- رحلات سياحية (كتارا وغيرها)
- مراسلات أعمال اللجنة
- تصوير ( فوتو ، فيديو)
- المتطوعون (إدارة وتنسيق)
- اجتماع عرض التقارير
- حفل تكريم اللجان وفرق المتطوعين

# أحداث المؤتمر





# الكلمات الافتتاحية



## سعادة السيدة/ منيرة بنت ناصر المسند

رئيس مجلس الإدارة والمؤسس المفوض للمؤسسة القطرية للعمل الإجتماعي

تولّت سعادة السيدة/ منيرة بنت ناصر المسند- رئيس مجلس الإدارة والمؤسس المفوض للمؤسسة القطرية للعمل الإجتماعي، الافتتاح الرسمي للمؤتمر بكلمة أكّدت فيها على أهمية المؤتمر الذي يرمي إلى بلوغ أفضل الصيغ للعمل من أجل تحقيق التنمية للجميع وضمان استدامتها وتحقيق كرامة الإنسان حيثما كان، وأشارت إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بأهدافها وغاياتها، قدّمت مشروعا متكاملا، متضمّنا الركائز الأساسية لإحداث التغيير الإيجابي في ظروف عيش الناس والتصدّي لكلّ مظاهر الفقر والعوز والحاجة والمرض، وتأمين المحافظة على البيئة وحسن التعامل مع الموارد الطبية، وتحقيق كرامة الإنسان.

وبعد أن أشارت إلى مسار إعداد الخطّة المتسّم بالمشاركة الواسعة للحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والخبراء، أكّدت سعادة السيدة / منيرة بنت ناصر المسند، على محدودية دور الحكومات، منفردة، في تحقيق المستويات المأمولة من التنمية، وعلى ضرورة العمل التشاركي مع كل الفاعلين التنمويين وبالأساس مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. وفي تقييمها لمدى تحقيق أهداف الألفية للتنمية بالمنطقة العربية، ذكرت سعادتها بأن إنجازات عديدة تحققت، كما سُجّل الكثير من التعثّر أيضا في العديد من البلدان العربية وعلى مستويات مختلفة، وهو ما يدعو اليوم إلى تبنّي مقاربات مستحدثة وأكثر فاعلية، وابتكار الحلول الناجعة والذكيّة لتجاوز نقائص العقدين الأخيرين، ومواجهة التحديات الجسام وغير المسبوقة التي تمرّ بها المنطقة العربيّة وتعطّل المسيرة التنموية بها، ولعلّ من أفضل تلك المقاربات اعتماد نهج تنموي تنخرط فيه كل المكونات المجتمعيّة.

وتطرّقت سعادتها إلى الرؤية التنموية القطرية واستراتيجياتها التي اتسمت بالإرادة السياسية العالية والبرامج الطموحة والتنظيم المؤسسي الفاعل والشراكة في التنفيذ والمتابعة والتقييم، وهو ما أنتج وضعا اجتماعيا وتربويا وصحيا متميّزا، كما ساهم في تطوير القدرات البشرية ورعاية البيئة الطبيعيّة من أجل المحافظة عليها واستدامتها.

وأفادت بأن المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي تُعد إحدى الأذرع الأساسية لتحقيق الرفاه الاجتماعي والاهتمام بالفئات الأقل حظّا بمن فيهم النساء والأطفال وكبار السنّ والأشخاص ذوي الاعاقة والأيتام. ومن هذا المنطلق، فإن دورها في تنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة ورصدها سيكون فارقا ومهمّا.

وفي ختام مداخلتها، أعربت سعادتها عن أملها في أن يتوفّق المؤتمر إلى صياغة خارطة طريق تعزّز الشراكة بين الحكومات العربية ومكونات المجتمع المدني وقطاع الأعمال من أجل تنفيذ ناجح لمفردات خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ ورصد التقدّم في ذلك وتقييمه، والمساهمة في الخروج من دائرة الأزمات والمخاطر التي تتخبّط فيها الكثير من المجتمعات وتحدّ من تأمين كفالة العيش اللائق والكريم للجميع.

وتقدّمت سعادتها بالشكر والتقدير للجهات المشاركة والجهات المساندة ولكل المشاركين في المؤتمر.

**«المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي تعد إحدى الأذرع الأساسية لتحقيق الرفاه الاجتماعي والاهتمام بالفئات الأقل حظّا بمن فيهم النساء والأطفال وكبار السنّ والأشخاص ذوي الإعاقة والأيتام»**





## الدكتورة/ سيما بحوث

الأمين العام المساعد للأمم المتحدة

ألقت الدكتورة/ سيما بحوث الأمين العام المساعد للأمم المتحدة ، كلمة بالنيابة عن سعادة السيد/ بان كي مون - الأمين العام للأمم المتحدة، تقدمت في بدايتها بالشكر والعرفان إلى صاحبة السمو الشيخة/ موزا بنت ناصر لرعايتها للمؤتمر ولدولة قطر لاستضافتها لهذا المؤتمر، وكذلك للمؤسسة القطرية للعمل الإجتماعي لجهودها في تنظيم المؤتمر، كما رحبت بممثلي المجتمع المدني المشاركين،
هذا وقد أشارت كلمة الأمين العام للأمم المتحدة إلى الدور الحاسم الذي أداه المجتمع المدني في صوغ الخطة العالمية الجديدة للتنمية المستدامة حيث نقلت هيئات المجتمع المدني أصوات النساء والرجال والأطفال والشباب والمنظمات غير الحكومية والشعوب الأصلية والقطاع الخاص والدوائر العلمية إلى عملية التشاور التي إنتهت إلى الاتفاق التاريخي بشأن أهداف التنمية المستدامة في سبتمبر ٢٠١٥.

وتقدمت بالشكر للمشاركين في المؤتمر على ما أبدوه من إهتمام وإلتزام بتلك العملية.

وأضافت أنه فيما يشرع المجتمع الدولي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، فإن الاعتماد على المجتمع المدني سيتواصل بإعتباره شريكا مخلصا، وذلك من خلال المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة والمنابر الأخرى للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين.

كما أوضحت أن الوعد «بألا يخلف الركب أحدا وراءه» هو وعد مركزي لخطة عام ٢٠٣٠ ولا يمكن تحقيقه إلا عن طريق شراكات على أوسع نطاق ممكن بين المجتمع الدولي والحكومات والمجتمع المدني، وأشارت في الكلمة أن تكييف التنمية المستدامة وادماجها في خطط التنمية الوطنية مسعى ضخم بالنسبة للدول الاعضاء ، وأضافت أنه يمكن للمجتمع المدني ان يساعد في هذا المسعى بإعتباره وسيلة للتعبير عن أصوات الشعوب وتوعية الجمهور بالالتزامات الوطنية وتحسين العملية وجعلها ذات مغزى أكبر للشعوب، كما أكدت على الدور الفاعل للمجتمع المدني في تخطيط التنمية وتنفيذها ورصد التقدم المحرز في سبيل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

كما أفادت بأن منظومة الأمم المتحدة ستقدم دعما مترابطا ومتكاملا إلى الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأنها تعمل بالتعاون مع الحكومات الوطنية والمنظمات الاقليمية خاصة وأن منطقة الشرق الاوسط تواجه تحديات كبيرة مترابطة بدءا من الصراع واحتلال الارض الفلسطينية وانتهاء باللامساواة والتصحر، وأكّدت على أن الإجراءات المتضافرة والمنسقة هي مفتاح النجاح.

وبعد إلقاء كلمة الأمين العام للأمم المتحدة إستعرضت الدكتورة/ سيما بحوث بعض الملامح الرئيسية لللتوجهات في مجموعة الامم المتحدة الإنمائية في المنطقة العربية فيما يخص دعم تنفيذ التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وأضافت أن المؤتمر العربي لدور المجتمع المدني في أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ يمثل أول اجتماع عربي إقليمي للمجتمع المدني من هذا القبيل في أي منطقة من العالم، وأنه يندرج في إطار فعاليتين نوعيتين أخريين سبقتاه ليؤكد معهما على ريادة المنطقة العربية وإهتمامها الحقيقي بتحويل خطة ٢٠٣٠ إلى واقع حي وبتحقيق أهدافها للتنمية المستدامة من أجل رفاه الشعوب العربية كافة، وهاتان الفعاليتان أولهما الاجتماع الوزاري الأول المنعقد في مطلع شهر أبريل والذي صدر عنه «الإعلان العربي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠»، وثانيهما الاجتماع المنعقد في نهاية العام ٢٠١٥ بالشراكة بين منظمة المرأة العربية وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، والذي أنتج منهاج عمل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ للمرأة في المنطقة العربية».

وأشارت إلى تطلعها من خلال المؤتمر للإسهام في صياغة تصور حول كيفية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال مشاركة واسعة وفاعلة للمجتمع المدني، كما استعرضت أهم عوامل النجاح لهذا المسعى وأخصها الملكية الوطنية لخطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، والنهج التنفيذي الذي يشمل الحكومة ويتكامل عبر القطاعات، والتمويل، وتوليد وتبادل الأفكار الجديدة والمعرفة والتكنولوجيا، وتكوين تحالفات مجتمعية واسعة النطاق،

وأكّدت على ضرورة مشاركة المجتمع المدني وكل الجهات الفاعلة في جهود التنفيذ بشكل جدي، حيث أنه يمكن أن يكون القوة الدافعة الرئيسية لإحداث تغيير ايجابي في المجتمعات، وبينت أهمية نشر الوعي بخطة ٢٠٣٠ والدعوة إلى تحقيقه كمجال رئيسي لدعم مساهمة المجتمع المدني، من بين جملة من المجالات الأخرى الهامة، وأضافت أن منظومة الأمم المتحدة ملتزمة بضمان التناسق في العمل وتعزيز التماسك والعمل المشترك عبر كافة الأطراف، وهو الامر الذي سيقرب لبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

# الكلمات الافتتاحية



## سعادة السفيرة الدكتورة/ هيفاء أبو غزالة

الأمين العام المساعد - رئيس قطاع الإعلام والاتصال

ألقت سعادة السفيرة الدكتورة/ هيفاء أبو غزالة - الأمين العام المساعد - رئيس قطاع الإعلام والاتصال ، كلمة معالي الدكتور/ نبيل العربي ، الأمين العام لجامعة الدول العربية ، تقدمت فيها بالشكر إلى صاحبة السمو الشيخة/ موزا بنت ناصر على استضافتها للمؤتمر، وكذلك إلى سعادة الاستاذة/ آمال بنت عبد اللطيف المناعي، الرئيس التنفيذي للمؤسسة القطرية للعمل الإجتماعي ورئيس اللجنة العليا المنظمة للمؤتمر وكافة الشركاء

هذا وأشارت في كلمتها إلى أن المؤتمر يعقد في وقت غير مسبوق وفي تحديات جسام تواجه المنطقة العربية التي تتطلب تضافر كل الجهود الحكومية وغير الحكومية لتحقيق التنمية المنشودة.

وأضافت أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي إعتمد تواجد منظمات المجتمع المدني في المجالس الوزارية المتخصصة بما يعزز جهودها لتحقيق تنمية المواطن العربي، كما أشارت إلى المؤتمر الوزاري الإقليمي الأول في العالم الذي تم تنظيمه بالشراكة بين كل من جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لوضع تصور عربي حول أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وأفادت الدكتورة / هيفاء أبو غزالة في كلمتها أن أحد أهم الموضوعات التي بحثها المؤتمر المشار إليه هو العقد العربي لمنظمات المجتمع المدني ٢٠١٦-٢٠٢٦، كبلورة حقيقية لتوجهات القادة العرب لتعزيز دور منظمات المجتمع المدني ، والذي تم اقراره من قبل مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته الاخيرة ديسمبر ٢٠١٥،

وأشارت إلى أن المؤتمر العربي لدور المجتمع المدني في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة سيشكل فرصة هامة لوجود هذا الجمع الفاعل الهام من منظمات المجتمع المدني والشركاء لتنفيذ العقد المشار إليه، وأكدت على أن جامعة الدول العربية على استعداد تام لعمل كل ما في الامكان بما يعزز الدور الهام لمنظمات المجتمع المدني، وأشرت إلى الدور الذي تلعبه مكاتب الأمم المتحدة المتخصصة في الدول العربية في تدريب وتأهيل المنظمات والكوادر الحكومية وتقديم الدعم لهم.





## سعادة الدكتور عادل بن خليفة الزياني

رئيس قطاع شؤون الإنسان والبيئة بالأمانة العامة لمجلس التعاون

ألقى سعادة الدكتور عادل بن خليفة الزياني، رئيس قطاع شؤون الإنسان والبيئة بالأمانة العامة لمجلس التعاون كلمة معالي الأمين العام لمجلس التعاون سعادة الدكتور/ عبد اللطيف بن راشد الزياني، والتي عبر من خلالها عن إعتزازه وتقديره لمبادرة دولة قطر بتنظيم المؤتمر العربي الأول لدور المجتمع المدني في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، ممثلة في المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي والشركاء ، وأشار إلى إهتمام أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس بنمو وإزدهار منظمات المجتمع المدني ، من منطلق إرتكاز استراتيجيات التنمية في دول المجلس على دعامتين أساسيتين هما مؤسسات الدولة التي تقوم بالاعداد والاشراف على تنفيذ خطط التنمية ومؤسسات المجتمع المدني التي يتوسع دورها ويتزايد تأثيرها في تحقيق الأهداف التنموية، وأضاف أن منظمات المجتمع المدني تعد في طليعة المؤسسات المجتمعية والأقرب إلى الناس وتطلعاتهم، كما أفاد عدد منظمات المجتمع المدني الخليجية في ازدياد كبير وهناك توسيع في أعمالها وأنشطتها إلى آفاق أرحب،

كما أشار إلى أنه رغم الانجازات التي تم تحقيقها بالنسبة للأهداف الانمائية للألفية إلا أنه هناك تحديات وهي أن ترتقي المنظمات المدنية الخليجية وتتوسع مجالات عملها إلى آفاق جديدة تخدم العمل الخيري، وفي هذا الإطار، أشاد بالدور الذي تقوم به المؤسسة القطرية للعمل الإجتماعي سواء في تعريف العمل الإجتماعي أو في تقديم الخدمة المشرفة للمجتمع القطري والخليجي وعلى المستويين العربي والعالمي،

كما أثنى على الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني بدول المجلس في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ نظرا لخبراتها في هذا المجال وما اكتسبته من تجارب من خلال مشاركتها في المسيرة التنموية لدول المجلس خلال السنوات الماضية،

كما تقدم بالشكر والامتنان على الدعوة للمشاركة في المؤتمر مقدرا الجهود المخلصة في خدمة المجتمعات العربية.



# معرض منصة
## أهداف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠

نظمت المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي على هامش المؤتمر منصة تفاعلية، عرضت فيها أهداف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ الـ ١٧ وغاياتها، وذلك بشكل تعريفي وتوعوي يحقق لمنظمات المجتمع المدني فرصاً عظيمة تتعلق بربط خططها وبرامجها ومشروعاتها بالهدف الإنمائي الذي تستهدفه وكذلك فرص التعارف والتشبيك والأتفاق مع المنظمات المدنية الأخرى التي تعمل لتحقيق ذات الهدف وتبادل الخبرات وعقد الشراكات ..















# التقريـــر الختـــامي

## المؤتمر العربي لدور المجتمع المدني في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠

انعقد المؤتمر العربي حول دور المجتمع المدني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.تحت رعاية صاحبة السموّ الشيخة/ موزا بنت ناصر - يحفظها الله، وبتنظيم من المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، بالمركز الوطني للمؤتمرات وذلك يومي ٢٠ و٢١ أبريل ٢٠١٦، بالدوحة.

### أولا: الإطار العام :

أطلقت الأمم المتحدة رسميا في الأول من يناير ٢٠١٦ جدول أعمال خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الذي اعتمدته المجموعة الدولية بالإجماع، و المتضمّن ١٧ هدفا طموحا و ١٦٩ غاية، وذلك من أجل القضاء على الفقر، ومكافحة عدم المساواة، والتصدّي لكل اشكال العنف والتعدّي على الحقوق، وتحقيق التنمية الشاملة التي لا تستثني أحدا، والتصدي لتغير المناخ وضمان حقوق الأجيال القادمة.

لقد أكّدت الخطة المشار إليها على أن مقاربة التخطيط الفوقي لم تعد صالحة بعد أن ثبتت حدودها، وأن الغاية الأسمى من التنمية هي "التغيير" نحو الأفضل، بمعنى التغيير في قدرات الناس ومستوى عيشهم، والتغيير في الأطر والظروف المحيطة بهم، وفي أحوال الأرض وأنماط التعامل معها ومع عناصرها، والتغيير أيضا في طرق العمل والتنفيذ وتجسيم الأهداف، لذلك تم إختيار إسم للخطة يستبطن مفهوم التغيير : "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"من خلال دمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بالإضافة إلى جوانب هامة تتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات الفعالة.
وتجدر الإشارة إلى أنه لم يسبق أن حظي برنامج عمل أو خطة عالمية بمثل ما حظيت به أجندة التنمية العالمية لعام ٢٠٣٠ وأهدافها من تشاور عالمي غير مسبوق ساهمت فيه الحكومات والخبراء والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة ومنظومات دولية عدّة وقطاع الأعمال.

إن ما تحقّق في المنطقة العربية، خلال العقدين الماضيين، هام ويدل على تقدّم بارز في عدة مجالات، إلا أن هذا التقدم كان دون المأمول في كثير من الدول والأوضاع، غير متساوٍ بين البلدان وحتّى داخلها، مما أدى إلى إبقاء ملايين البشر خارج نطاق التنمية المنشودة، وآخرين يعانون من آثار الحروب والصراعات واختلال الأمن والتطرّف والإرهاب، إضافة إلى أوضاع الفئات الأقل حظا من نساء وأطفال وأشخاص ذوي إعاقة وكبار السن في العديد من البلدان.

إن المنطق والموضوعية يفرضان مواجهة تلك التحديات والصعاب بمقاربات ومنهجيات مختلفة ومبتكرة من ضمنها اعتماد نهج الشراكة بين كل المتدخلين المحتملين وذوي المصلحة والالتزام الجدّي به.
إن نطاق الأجندة الجديد وطموحه يتطلبان ضم شركاء جدد ، فضلا عن منظمات المجتمع المدني ، كالبرلمانات الوطنية، والمؤسسات الأكاديمية والجماعات التطوعية، والقطاع الخاص، ووكالات التنمية الدولية، وغيرها من الفاعلين التنمويين على كل الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية.

ولقد عرف المجتمع المدني في المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة تطوّرا كبيرا، وكان أثره مؤكّدا في تغيير عدد من الأوضاع في بعض البلدان، كما ساهم ولا يزال، في تشكيل رأي عام مؤثّر، وفي صياغة جملة من المعايير وصيغ التعامل مع المؤسسات في الدولة ومع القضايا، وهو بذلك قوّة دافعة يمكن استثمار طاقاتها من أجل التغيير الإيجابي والنهوض بالإنسان والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في إطار من الشراكة مع مختلف الفاعلين التنمويين ومن الحرية المسؤولة والتكامل.

إن المنطقة العربية تمرّ اليوم بتحديات معقّدة، وتتعرض بعض بلدانها لأزمات خطيرة في كثير من الأحيان على سبيل المثال اختلال الأمن والصراعات المسلّحة والإرهاب.

إن الوضع العربي اليوم وعلى النحو المشار إليه آنفا يجعل من الشراكة بين كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص أحد الحلول الممكنة بل لعلّه من أفضلها للبقاء على الحراك التنموي وطنيا ومحليّا، والعمل على تحسين مؤشرات التنمية الشاملة والمستدامة للجميع وتحقيق تغيير حقيقي في ظروف العيش، فالمجتمع المدني هو المؤهّل أكثر من غيره لأدائها باعتبار قربه من الناس ومعرفته للعناصر المحدّدة لمواقفهم وسلوكياتهم.

في هذا الإطار وحرصا على صياغة إطار داعم وفاعل لتحقيق أهداف خطة التنمية، حرصت المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي بالشراكة مع عدد من الهيئات الدولية والإقليميّة، على تنظيم المؤتمر العربي حول دور المجتمع المدني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من أجل تحقيق الأهداف التالية:

### ثانيا : أهداف المؤتمر:

1. **الهدف العام:**

إثارة أفكار مبتكرة والاستماع إلى أصوات من مختلف قطاعات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة من أرجاء المنطقة العربية بشأن التحديات والفرص التي تواجه جدول أعمال خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ والعمل على إعداد وتنفيذ خارطة الطريق على المستوى الوطني، يكون للمجتمع المدني دور فاعل فيها ، وتُعتمد من خلالها الشراكة المسؤولة بين مختلف المتدخلين التنمويين كمقاربة في التخطيط و التنفيذ والرصد والمراجعة.

2. **النتائج المتوقعة من المؤتمر :**

- توفير منصة لإثارة نقاش على مستوى المنطقة حول دور المجتمع المدني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، ورصد التقدم في تحقيق أهدافها وغاياتها .
- ضمان تمكّن منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة من تقاسم المعرفة والتجربة حول التنفيذ والمساءلة، واعتماد مقاربات تشاركيّة في مجال المناصرة الإقليمية والوطنية، وتتبع تحويل الالتزامات الخاصة بخطة التنمية ٢٠٣٠ إلى إنجازات فعلية.
- التوافق على رؤية للمنطقة العربية بشأن اعتبار المجتمع المدني العربي فاعلا وشريكا في تنفيذ ومتابعة خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.
- التوافق حول توصيات عملية ملموسة تمكّن المجتمع المدني في الدول العربية من المشاركة في التأثير على السياسات وصياغتها، وفي عملية صنع القرارات ذات الصلة بخطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

### ثالثا: المشاركون:

استقطب المؤتمر بالإضافة إلى المشاركين من دولة قطر مشاركين من ٢١ دولة عربية، ولقد ضمت قائمة المدعوين منظمات ومؤسسات من كل الدول العربية. وتنتمي المنظمات والمؤسسات المدعوة إلى الفئات التالية:

- شبكات منظمات المجتمع المدني الرئيسية المعنية بالتنمية في المنطقة العربية.
- شبكات مختارة من منظمات المجتمع المدني الناشطة على المستوى الوطني.
- جهات حكومية معنية بحوكمة مشاركة منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية.
- خبراء وأهل اختصاص من المنطقة العربية والعالم.
- ممثلون عن منظمات المجتمع المدني من منطقة الخليج.

كما شارك في المؤتمر ممثلون عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية والبنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية. كما واكب أعماله وساهم فيها عدد من الخبراء والباحثين


التقرير الختامي للمؤتمر العربي لدور المجتمع المدني في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030

المتخصّصين ومن ممثلي مؤسسات حكومية عربيّة.

### رابعا: سير أعمال المؤتمر:

إضافة إلى جلستي الافتتاح والاختتام، تواصلت أعمال المؤتمر في « جلسات عامة و٣ جلسات جانبيّة متوازية.

### خامسا: اليـــوم الأول:

1. **جلسة الافتتاح :**

2. **الجلسة العامّة الأولى:**

ترأس الجلسة وأدار حوارها **سعادة السفير / بدر بن عمر الدفع**، الأمين التنفيذي السابق للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وشارك في تلك الجلسة كل من **سعادة الدكتور / عيسى بن سعد الجفالي النعيمي**- وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بدولة قطر، وممثلون عن الآسكوا وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومجموعة البنك الدولي.

تولّى **الدكتور عبد الله الدردري** ممثّل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الآسكوا) ، في مستهلّ الجلسة عرض الورقة الرئيسيّة للمؤتمر حول «خطة التنمية المستدامة: آفاق التنفيذ ودور المجتمع المدني» التي سلّطت الضوء على أهمّ التحديات التي تواجه العالم والتي استوعبتها خطة التنمية المستدامة، والآليات المطلوبة لإنجازها بمستويات عالية في المنطقة العربية. وقال الدكتور الدردري أن «التحدي الكوني مثلّث الأضلاع: السلم والأمن والفقر واللامساواة والتغيير المناخي» يتطلّب تغيير نمط العمل وابتكار آليات جديدة لمواجهة تلك التحديات، موصيا منظمات المجتمع المدني بالاستقلالية في العمل وبأن تكون علاقتها بالحكومات بعيدة عن العداء وعن التبعيّة الكاملة.

**ملخص تنفيذي للورقة:**

وتضمّنت الورقة، التي هي عبارة عن بحث مكتبي، ستة أقسام:

شدّد **القسم الأول** منها على ضرورة صياغة عملية الربط والتكامل بين الأهداف والغايات المتعددة (١٧اهدفاً و١٦٩ غايةً)، واختيار الأولويات بطريقة استراتيجية لاسيما أثناء عملية إعداد الخطط الوطنية أو مواءمتها مع الخطة العالمية.

وفي **القسم الثاني** دعت الورقة الى التركيز على أهم الدروس المستفادة من تجربة الأهداف الإنمائية للألفية. كما قدّمت شرحا لمكونات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ودعت إلى أهمية الالتزام بثلاثة مبادئ أساسية تنص عليها وثيقة «تحويل عالمنا» وهي: التكامل؛ الملكية والقيادة الوطنية؛ والشمولية والتضمين.

وتناول **القسم الثالث** مفهوم الشراكة ودور المجتمع المدني في ظل التحديات الجسيمة التي يشهدها العالم اليوم وضمن السياق العام لخطة التنمية الجديدة والتي أساسها عدم استثناء أو إغفال أحد. ويحلل هذا الجزء التحول النوعي في مقاربة التنمية، بما في ذلك تحول القيمة الأساسية الناظمة للعلاقة بين الأطراف من قيمة التنافس والتنازع على المكاسب، الى قيمة تقوم على التعاون والتكامل والبحث الدائم عن تسويات تساهم في دفع العملية التنموية إلى الأمام وتحقق مصالح جميع الأطراف.

واستعرض القسم الرابع نماذج وأمثلة ناجحة حول الأدوار المتعددة للمجتمع المدني وفق خمسة محاور تركز على خمسة أدوار رئيسية وهي: الدور التحويلي، والتأثير في السياسات وصنع القرار، والدور التنفيذي والخدماتي، والمناصرة والتعبئة، والرصد والتقييم والمساءلة.

أما **القسم الخامس**، فسلّط الضوء على الدور المحوري للمجتمع المدني في عملية التنفيذ والمتابعة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من خلال الدعوة إلى إشراكه ومشاركته في جميع المراحل .

وخلص **الجزء السادس** إلى أنه، بالرغم من كل الأمثلة الواعدة التي برز فيها دور المجتمع المدني في المنطقة العربية على عدة مستويات وخاصة في دعم الجهود التنموية في قطاعات مختلفة، وبالرغم أيضا من الخطوات الإيجابية التي اتخذت على مستوى المؤسسات الإقليمية، فإن البيئة التشريعية والمؤسسية في معظم الدول لا تزال غير ملائمة للمجتمع المدني، كما تتواجد معوقات أخرى يجب رفعها لتفعيل عمل المجتمع المدني وأدائه لدوره التنموي.

واختتمت الورقة بمجموعة من التوصيات لتفعيل دور المجتمع المدني في المنطقة العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ .

وتداول على أخذ الكلمة في منصّة التعقيب على الورقة ٤ معقبون، فقد أكّد **سعادة وزير التنمية الادارية والعمل والشؤن الاجتماعية** بدولة قطر على أهمية الاسترشاد بمبادئ حقوق الإنسان في العمل الاجتماعي، وعلى الإضافة التي يمكن أن تقدمها الشراكات الدولية والوطنية الفاعلة، كما أشار إلى ضرورة تهيئة البيئة الداعمة لعمل مؤسسات المجتمع المدني، واستعرض سعادة الوزير بعضا من التحديات التي تواجهها الكثير من البلدان في مسار تنفيذها لخطة التنمية المستدامة والتي من أهمها الفقر وعدم وفاء المانحين بالتزاماتهم واختلال الأمن وعدم الاستقرار.

ودعا المعقّب الثاني، **الدكتور جمال عبد الخالق**، إلى أهمية البعد الإسلامي الذي يعطي دفعا قويا للمشاركة في عملية التنمية. وشدّد على ضرورة تمكين مؤسسات المجتمع المدني حتى تكون لها مساهمة حقيقية في المسار التنموي، وأوصى باعتماد الشفافية في العلاقة بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

أما المعقّب الثالث، السيدة **Karen Daduryan** ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان، فقد ركّزت في العامل السكاني باعتباره عنصرا أساسيا في عملية التنمية، وأن تنمية قدرات السكان على كل المستويات هي من صميم خطة التنمية لعام ٢٠٣٠. وأشارت إلى أن هذه الخطّة استندت إلى العديد من المرجعيات التي من ضمنها تقارير المراجعات الشاملة لمدى تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وطنيا وإقليميا، وأن الغاية القصوى تبقى النهوض بالإنسان حيثما كان وتعزيز وضعه الصحي والتعليمي والمهني وممارسته لحقوقه كاملة في بيئة مشجّعة وداعمة.
وتحدّث ممثّل **البنك الدولي** عن دور مؤسّسته في دعم الحكومات ومكونات المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، مشيرا إلى أن مؤسسته ما فتئت، ولا تزال، تدعم جهود الدول والمجتمع المدني في صناعة التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية وبناء الشراكات المربحة للجميع.

وفي تعليقه على تعقيبات المنصّة، أشار **الدكتور عبد الله الدردري** إلى ضرورة ربط المفاهيم بثقافة المجتمع لأن البعد الثقافي هو من المكونات الخمسة للتنمية المستدامة، وإلى أن مجتمعاتنا العربية هي في حاجة، أكثر من أي وقت مضى، إلى الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

3. **منصّة العرض التفاعليّة:**

إثر الجلسة الافتتاحية، تولّت **سعادة السيدة / منيرة بنت ناصر المسند**، رئيس مجلس الإدارة والمؤسس المفوض، افتتاح منصّة عرض تفاعلية متكوّنة من ١٧ جناحا يمثّل كل واحد منها أحد أهداف التنمية المستدامة، ويساهم في التعريف بها وفي ربط مكونات المجتمع المدني العاملة حولها. وتوفّر المنصّة حيّزا تفاعليا لتبادل الخبرات والتجارب ولإنشاء شراكات بين منظمات المجتمع المدني بالمنطقة العربية ذات الاهتمامات التنموية المشتركة، وبناء تفاهمات بشأن التعاون الثنائي ومتعدّد

# التقريــــر الختـــــامي
## المؤتمر العربي لدور المجتمع المدني في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠




الأطراف. وصُمّمت المنصّة بطريقة مبتكرة وأشرف على تصوّرها وتنظيمها وإدارتها مجموعة من المتطوعين القطريين.

### ٤. الجلسات الموازية:
تواصلت أعمال المؤتمر عبر ثلاث جلسات علميّة وحواريّة متوازية:

**أ- الجلسة الموازية الأولى:**
عقدت هذه الجلسة برئاسة الأستاذة/ فريدة العلاقي، وقد تضمنت عرضا لورقة رئيسيّة بعنوان « **خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ : التحديات التي تواجه التنفيذ في المنطقة العربية**» تولّى تقديمها **السيد/ عادل عبد اللطيف** - الخبير ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

**ملخّص تنفيذي للورقة:**
قدّمت الورقةُ خلفيةٍ للقضايا الرئيسية التي يمكن أن تنظر فيها منظماتُ المجتمع المَدني في البلدان العربية للتفكير في التحدِّيات المرتبطة بتنفيذ خطّة عام ٢٠٣٠، وأهدافِها، وتُوفِّر سياقًا موجزًا لتطوير التفكير بشأن التنمية المستدامة والإجماع العالميِّ الناشئ على ضرورة إدراجها في جهود التنمية. كما قدّمت أفكارًا عن التحدِّيات التي قد تواجهها البلدانُ العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأكّدت الورقة على أنّ التنمية المستدامة عمليةٌ جارِية؛ وينبغي ألّا تقودها جهةٌ فاعلةٌ واحدة. ولكي تُصبح التنميةُ مستدامةً، لابد أن تكون نتيجةَ جهدٍ وطنيٍّ جَماعي.

وأشارت الورقة إلى التقدم المحرز لتحقيق الأهداف الإنمائية للألْفيّة منذ عام ٢٠٠٠، ثم تناولت التحدِّياتِ المتضمَّنةَ في الخطّة الجديدة. وفيما تبدأ البلدانُ العربية مسيرتَها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يمكن اعتبارُ أنها تواجه صعوبةَ المهام غيرِ المنجزة من جدول أعمالِ التنمية، المتفاقمةِ بالنكسات التي تشهدها بلدانٌ عدّة منذ عام ٢٠١١. من ناحيةٍ أُخرى، عليها أيضًا التصدّي لمجموعة تحدِّياتٍ مرتبطةٍ بطبيعةِ وبنْية الخطّة الجديدة العالميّة والأكثرِ شمولاً وطموحًا، ويوسِّع حرص الخطة الجديدة على ألا يخلف ركب التنمية أحداً وراءه مع نطاق المسؤولية عن تحقيقها، فبينما تقع المسؤولية الرئيسية عن التنفيذ الخطة على عاتق الحكومات إلا أنها لن تقدر وحدها على الوفاء بالمطلوب ويتعين إشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الرئيسيين بشكل فعال في توطين أهداف التنمية المستدامة.

إن الأدلة تشير إلى أنه في كثير من البلدان، كان لمنظمات المجتمع المدني دور فعال في الدفع لتحقيق أهداف الألفية للتنمية، فقد كان لها دور حاسم في سد الثغرات من خلال تقديمها المباشر لبعض الخدمات الحيوية، وابتكار وصياغة ممارسات جيدة في السعي لتحقيق الأهداف. وتبين التجربة مع الأهداف الإنمائية للألفية أن هناك مجالاً واسعاً لتعزيز مساهمة المجتمع المدني، من ضمنها:
- بناء الوعي والدعوة إلى أهداف التنمية المستدامة.
- إعطاء صوت لفئات المواطنين الأكثر فقراً وتهميشا.
- المشاركة في صياغة السياسات والتخطيط للتنموي القائمة على المشاركة.
- التوطين.
- العمليات التشاركية للمتابعة ورصد التقدم.

إثر العرض تولّى السيد سيف أبارو، مستشار وحدة التخطيط والجودة في وزارة الثقافة والرياضة، التعقيب على الورقة وتقديم ملاحظاته حولها قبل أن يتولّى المشاركون إثراءها بالمناقشة وبجملة من الإضافات والمقترحات.

**الأوراق البحثيّة الجانبية:**
قُدّمت خلال الجلسة ثلاث أوراق جانبيّة ذات علاقة مباشرة بالمحور الرئيسي للجلسة، تناولت القضايا التالية:

١- **دروس مستفادة من العمل على مستوى القواعد المجتمعية**، تحت عنوان: المنظمات غير الحكومية آفاق وحدود دورها في التغيير الاجتماعي: نحو تمكين القواعد المجتمعية، وتولّت تقديمها **الدكتورة/ إصلاح جاد** - أستاذ مشارك بقسم الشؤون الدولية بجامعة قطر.

### ملخّص تنفيذي للورقة:
تسعى هذه الورقة لتسليط الضوء على الدروس المستفادة من العمل على مستوى القواعد المجتمعية وعلى الجدل العالمي عن اشكال تمكين تلك القواعد من خلال عمل منظمات المجتمع المدني وذلك بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، التغيير المجتمعي وتمكين تلك القواعد لاستدامة عمليات التغيير والتنمية.

تقدم هذه الورقة جدلية تقوم على أن عملية التغيير الاجتماعي تستدعي تعبئة وتنظيم الشرائح والفئات الاجتماعية التي تسعى للتغيير ما يستدعي وجود هياكل واطر تنظيمية تحوي وتمكن من يسعى للانضمام إليها بحيث تمارس وترسخ مفهوم مختلف لممارسة القوة والقيادة داخل ومع تلك القواعد.

تتطرق الورقة بإشارة سريعة لأهداف التنمية بشكل عام انتهاء بأهداف التنمية المستدامة، ثم تعرض لدروس مستفادة من العمل على مستوى القواعد المجتمعية باستعراض أهم الاطر النظرية والممارسات التي تعمل على تمكين تلك القواعد المجتمعية. لذا يتم التعرض لمفاهيم مثل: «منظمات مجتمع مدني»، «ممارسة القوة والقيادة» التي تسعى للتغيير الاجتماعي وتمكين المجتمعات المحلية، مفهوم التمكين وممارسة القوة، سمات ومواصفات «القيادة التحويلية» التي تعمل على إدامة التغيير الاجتماعي واستدامة التمكين المجتمعي.

تستند هذه الورقة على مراجعة الادبيات العالمية والإقليمية للعديد من المنظمات ومراكز الدراسات والابحاث المتعلقة بعمليات التنمية وتمكين المجتمعات المحلية وخاصة النساء والفئات المهمشة.

تخلص الورقة لبعض التوصيات عن طرق استدامة التمكين المجتمعي والتغيير في عمليات التنمية التي تأخذ تمكين الإنسان كمحور أساسي لها وأهمها:

**التوصيــــات:**
على «القيادات التحويلية» لمنظمات المجتمع المدني ولتحقيق التمكين والتغيير على مستوى القواعد المجتمعية نرى الآتي:
- **على مستوى الرؤية:** تطوير وبلورة نظرة للتغيير، توضيح الأهداف، تحديد القضايا او القطاعات التي سيتم استهدافها بالتغيير وتحديد منهجية العمل.
- **على مستوى العمل السياسي:** تقييم البيئة السياسية العامة وتحديد الفرص المتاحة للتحرك، تحليل مكامن القوة الاجتماعية في البيئة المحيطة ومكامن التدخل، توقع ردود الافعال وبناء التحالفات.
- **على مستوى العمل الاستراتيجي**: تطوير وبناء خطط العمل الاستراتيجية، تقييم التطبيق، تحديد الإنجازات والإخفاقات، تطوير الخطط ومراجعتها لتلافي الإخفاقات وتعظيم المكاسب.
- **على مستوى العلاقات مع الآخرين:** هذا عنصر هام من عناصر القيادة التحويلية لأنه يتعلق بتدريب الآخرين، تحريك القواعد المجتمعية، او تحديد «المجموعات المستهدفة»، المؤثرين في الدولة والمجتمع ، بث الحماس والحيوية بين القواعد المجتمعية، بناء التحالفات، حل الصراعات والتوترات التي تنشأ من العمل مع الآخرين.
- **على مستوى بناء التواصل:** ويشمل نظم التواصل الداخلية والخارجية، استخدام وسائل تكنولوجية حديثة لزيادة فاعلية أثر التواصل الخارجي، إضافة لاستخدام طرق تواصل «تقليدية» إذا كانت أكثر تأثيرا في القواعد المجتمعية (مسرح، اغاني، مهرجانات...الخ).
- **على مستوى المصادر:** العمل باستمرار لتأمين المصادر اللازمة لاستمرارية عمل المنظمة والاعتماد على عدة شبكات لتحقيق هذا الهدف (ممولون، داعمون، شبكات محلية او اقليمية او دولية... خبرة ومهارة العاملين في المنظمة..الخ).
- **على مستوى العمل الاداري:** عنصر هام ايضا في ادامة عمل المنظمة وتأمين صلة متواصلة مع قواعدها المجتمعية ويتعلق بممارسة القيادة الديمقراطية، الشفافة، ذات المصداقية، رسم سياسات لزيادة النجاعة الداخلية، الادارة المالية والقضايا القانونية، توزيع المصادر المالية والبشرية بشكل كفؤ، التدقيق الداخلي ونشر التقارير الدورية للقواعد المجتمعية وللممولين والداعمين.

٢- **دروس مستفادة من التشبيك الوطني والمناطقي والإقليمي في دعم التنمية المستدامة**، وتولّى تقديمها الدكتور/ صلاح الدين الجورشي - منسق وحدة الابحاث بشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.

### ملخّص تنفيذي للورقة:
أشارت الورقة إلى أن التشبيك يعتبر من أهم الوسائل التي يعتمد عليها المجتمع المدني على مختلف الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية للدفاع عن أهدافه ومطالبه. وهذا ما أدركته منظمات المجتمع المدني العربية في سياق نضالاتها متعددة الأوجه والقضايا. فالعمل المفرد هام ولكن نتائجه تبقى محدودة، في حين أن التحرك المشترك من شأنه أن يقلص من الكلفة وأن يجعل المجتمع المدني شريكا حقيقيا في صنع السياسات ومراقبة تنفيذها.

وتهدف هذه الورقة إلى إبراز أهمية التشبيك في رفع مستوى أداء المجتمع المدني، وذلك من خلال عرض تجربتين يمكن اعتبارهما من بين حالات نجاح على الصعيدين المحلي وأيضا الإقليمي.

وفي اطار التجارب الاقليمية للتشبيك والتعاطي مع المسار التشاوري حول خطة العام ٢٠٣٠، تعتبر شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية من المبادرات الجيدة على الصعيد العربي التي عملت خلال العشرين عاما الماضية على إبراز أهمية العمل من أجل ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وقد تمكنت الشبكة أن تجمع في عضويتها المئات من الجمعيات من ١١ دولة عربية.
الأفكار التي خلصت لها الورقة:

**اولا:** يتطلب تنفيذ وتحقيق خطة ٢٠٣٠ التزاما قويا من قبل الدول/الحكومات بأولويات جدول الاعمال. وهذا يفترض توفير كافة الموارد والمقومات الضرورية لإنجازه بما في ذلك الشراكة الفعلية بين مختلف الفاعلين والمعنيين بالعملية التنموية.

**ثانيا:** يتطلب النجاح في تحقيق الاهداف اعتماد المقاربة الشاملة والمتناغمة بين مختلف القطاعات، إذ أن تجارب العمل على أهداف الألفية والتي اعتمدت على المقاربة المجتزأة لم تحقق المأمول منها ولم تؤد الى النجاح الملموس، خاصة وأن العمل السابق قد اقتصر فقط على قياس المؤشرات الكمية. وإن تكرار التجربة من دون الاستفادة من أخطائها لن يساعد على تحقيق الأهداف المنشودة، لذلك فإن المطلوب هو مقاربة تنموية شاملة تعتمد على القياس النوعي للتقدم.

**ثالثا:** الشراكة مع القطاع الخاص تتطلب آليات واضحة ومعايير يتم الالتزام بها، وتتعدى مجرد التوقف عند المساعدة الاجتماعية، وإنما يجب أن ترتقي إلى مستوى الالتزام بمعايير حقوق الانسان وبمبادئ العدالة الاجتماعية.

كما أن القطاع الخاص الشريك في العملية التنموية والذي يستفيد من منح وقروض وتسهيلات مالية ولوجستية للوصول الى المواطنين، عليه الالتزام بمعايير الشفافية والافصاح التي تساعد على تعزيز المساءلة والمحاسبة.

**رابعا:** الفسحة المتاحة للمجتمع المدني تتطلب التزاما بحمايتها بما يضمن الاستقلالية والقدرة على التشكل والعمل والوصول الى المعلومات والموارد المادية والبشرية، واحترام حرية التعبير وتعزيز آليات المساءلة والمحاسبة المتبادلة بين مختلف أطراف الفاعلين (اعدت الشبكة دليلا حول المساءلة المتبادلة وهو متاح على الموقع الالكتروني).

٣- **دروس مستفادة حول كيفيّة إيجاد الفرص المتاحة للمجتمع المدني وصياغة علاقة إيجابية مع القطاع العام**، تحت عنوان: دور القطاع العام ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة نحو شراكة مسؤولة وتضامنية لرفاهية الإنسان وحماية الأرض، وتولّت تقديمها الدكتورة/ لمياء عبد الغفار - خبيرة.

**ملخّص تنفيذي للورقة:**
تناولت هذه الورقة تحليل دور القطاع العام، وكذلك دور منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠. وأوضحت الورقة أن التطور في مفهوم التنمية المستدامة يمثل مرحلة جديدة تلزم الحكومات وبخاصة في الدول النامية بسياسات وتوجهات ومحاور وأبعاد التنمية المستدامة، وبإدماجها في الخطط والإستراتيجيات الوطنية للوفاء برفاهية الإنسان.

تلخصت مشكلة الورقة، في محاولة الربط بين الأدوار التكاملية بين القطاع العام ومنظمات المجتمع المدني، وبخاصة أن الأخيرة أصبحت الذراع الأيمن للحكومات نظرا للدور الكبير الذي تقوم به ليس في جانب التنمية فقط، بل أيضا في السعي إلى تعبئة موارد وطاقات معطلة سواء إقتصادية ام بشرية، وإشراك مختلف فئات المجتمع في هذه العملية، وذلك بما تسهم به من دور فاعل بالمجتمع في مختلف ميادين تحقيق العدالة الإجتماعية، ومكافحة الفقر، والعمل الخيري والثقافي والبيئي والإجتماعي والتعليمي.

المنهجية المستخدمة في هذه الورقة، تم الإستعانة والإستفادة من منهجين هما: المنهج الوصفي التحليلي لتغطية جوانب الموضوع فيما يتعلق بتوضيح المفاهيم، والمنهج التاريخي وذلك لتتبع المراحل التاريخية لمفهوم المجتمع المدني ومؤسساته.

خلصت الورقة إلى أن التنمية المستدامة عملية مجتمعية، تحتاج أن تساهم فيها كل الفئات و القطاعات والجماعات. ويأتي دور القطاع العام ومنظمات المجتمع المدني وكل القطاعات المختلفة في إطار سيادة الدولة وليس إحتكار الحكومة على أعمال التنمية المستدامة. وبذلك تصبح عملية التنمية المستدامة تضامنية ومتكاملة، يقوم القطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بتنفيذ متطلباتها بالتضامن مع بعضها البعض وبتكامل أدوارها في إطار سيادة الدولة والحفاظ على أمنها وتقدمها. ومن أهم توصيات هذه الورقة، إيجاد اليات للتواصل والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني والقطاع العام من جهة، وبين المنظمات الدولية والمحلية التي تمثل المجتمع المدني لأجل تحقيق أكبر قدر من التعاون والحصول على المعلومات والبيانات وتبادل الخبرات.»

ولقد تولى التعقيب على هذه الأوراق الجانبية **السيد/ عيسى بن علي المناعي**، المدير التنفيذي لأيادي الخير نحو آسيا، روتا.

وبعد ذلك، تناول المشاركون في الجلسة المواضيع المقدّمة بالنقاش والإثراء، واقترحوا جملة من التوصيات.

**ب- الجلسة الموازية الثانية :**
برئاسة سعادة الشيخة/ حصّة بنت خليفة بن أحمد آل ثاني، انطلقت الجلسة الموازية الثانية بعرض رئيسيّ للدكتور لؤي شبانة، المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، حول «**دور منظمات المجتمع المدني في رصد التقدّم المحرز في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة**».

# التقريـــر الختـــامي

## المؤتمر العربي لدور المجتمع المدني في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠

**ملخّص تنفيذي للورقة:**
أشارت الورقة إلى أن المجتمع المدني شارك بفاعلية في تطوير اجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ، لكن لم تتوفر القناعة بعد بدوره الأصيل وليس المكمّل في تنفيذ ومراقبة الأجندة. لقد ساهم غياب منظمات المجتمع المدني في تنفيذ وقياس خطة الأهداف الإنمائية للألفية إلى إضعاف القدرة على إدماج مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية، حيث ظهرت تباينات وعدم مساواة اجتماعية على عدة مستويات جغرافية وفئوية. ومن الواضح في ظل ما تتعرض له المنطقة العربية من أزمات انسانية، ازدياد التعثر في تحويل مكاسب التطور الاقتصادي إلى عوائد اجتماعية بشكل عادل بين الجنسين وبين الفئات الاجتماعية المختلفة سعيا نحو العدالة الاجتماعية.

إن التحولات الديمغرافية المرتبطة بانخفاض الخصوبة والوفيات وازدياد نسبة الشباب في سن العمل تشكل نافذة وفرصة يمكن ان تتيح انتقال المنطقة إلى مستوى تنموي ورفاه متقدم، وبلوغ أهداف التنمية. وتبرز أهمية العائد الديمغرافي كظاهرة اقتصادية مدفوعة بعوامل ديمغرافية لا يمكن تحقيقها إلا بسياسات اجتماعية رصينة وعادلة تتيح تحسين جودة التعليم والخدمات الصحية وتعزيز العمل اللائق والاستثمار في الشباب والالتزام بخلق قوة عمل ماهرة.

وهناك تحديات لرصد ومراقبة اجندة التنمية الدولية ٢٠٣٠ تتجاوز العمل الحكومي وقدراته. كما أن طبيعة المؤشرات وعددها الكبير يدفع باتجاه الاستفادة من كافة شركاء التنمية للوفاء بالتزامات الدول، وهو ما يؤكّد الحاجة لتوطين الاجندة ومؤشراتها لكي تصاغ عملية الرصد في السياق الوطني الذي يتيح فهم الأمور والتقدم المحرز في اطارها الصحيح والدقيق. إضافة الى ذلك، فإن التطور التكنولوجي وثورة المعلومات تتطلب إعادة النظر في آليات ومنهجيات وحوكمة العمل الإحصائي الرسمي في الدول العربية وفتح المجال الى إشراك السكان في رصد تقدم مجتمعاتهم من خلال المنظمات التي تحمل همومهم. لذلك فهناك حاجة لحوار يضم القطاع الحكومي والاهلي والخاص من أجل تنفيذ أجندة وطنية تتجاوب مع الاحتياجات الوطنية وترتكز الى عملية رصد وتقييم رصينة. والاتفاق على قائمة الحد الادنى للرصد والتقويم، وتشكيل اللجان الوطنية التي تضم كافة المعنيين لوضع آليات الرصد والمتابعة في اطار من التنسيق والتعاون والتكامل بدعم من منظمات الامم المتحدة ، وبشكل يجمع كافة الجهود في اطار تنسيقي متكامل يؤهل المنطقة للقيام بواجباتها والتزاماتها الدولية. ولمنظمات المجتمع المدني فضاء واسع للمشاركة وإحداث تغيير ايجابي مما يتطلب من الدول ان تتيح البيئة الداعمة لذلك بما فيها الدعم السياسي وتنمية القدرات وزيادة التنسيق بين مختلف شركاء التنمية.
إثر العرض تولّى السيد/ محمد الغامدي، ممثل عن قطر الخيرية التعقيب عليها ، وتسليط الضوء على أهمّ الأفكار الواردة بها، كما تناولها الحاضرون بالنقاش والإثراء.

**الأوراق البحثيّة الجانبية:**
قُدّمت خلال الجلسة أربع أوراق جانبيّة ذات علاقة بقضايا المحور الرئيسي للجلسة، نوردها كالآتي:

١- دروس **مستفادة من رصد التنمية بين المؤشرات الإحصائية الرسميّة والدراسات النوعيّة**، وتولى تقديمها **الدكتور / تامر الجندي**، أستاذ مساعد، السياسات العامة بقسم الشؤون الدولية بجامعة قطر.

**ملخّص تنفيذي للورقة:**
أوضحت الورقة أن عام ٢٠١٥ شهد توافقاً ملحوظاً من ١٩٣ دولة باعتماد جدول أعمال التنمية المستدامة حتي عام ٢٠٣٠ كما هو مُوَضَّح في سبعة عشر هدفاً، و بالرغم من التحديات التي تفرضها هذة الأهداف على الحكومات و الشركات و المؤسسات، فإنَّ مُنَظَّمات المجتمع المدني تتحمل أيضاً عبئاً كبيراً في مواجهة مثل هذه التحديات. يتناول هذا البحث استعراض أهم الخبرات المتراكمة و العقبات التي واجهت الأهداف الإنمائية للألفية من خلال توضيح بعض النقاط الهامة التي يجب مواجهتها،

و يأتي في مقدمة هذة الأولويات طريقة تعاملنا مع البيانات من خلال تجميعها و تحليلها، و أهمية دمج البيانات و الدراسات الكمية و النوعية حيث أن التجارب السابقة أكدت لنا ضرورة الاهتمام بالجوانب الشخصية المتمثلة في تجارب الناس المختلفة بالإضافة إلي البيانات الكمية. و في مواجهة مثل هذة التحديات المناخية المختلفة التي من المتوقع أن تمر بها المنطقة في السنين و العقود القادمة، يتعين على منظمات المجتمع المدني أن تجعل من أولى أولوياتها تحقيق التعاون و التناسق المشترك فيما بينها من أجل مجابهة هذة التحديات الصعبة.»

٢- دروس **مستفادة بشأن القدرات الإحصائيّة في المؤسسات الرسميّة ومؤسسات المجتمع المدني**، وتولى تقديمها **الدكتور / أحمد حسين**، مستشار إحصائي للوزير بوزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

**ملخّص تنفيذي للورقة:**
تعرض هذه الورقة أهمية الإحصاءات الرسمية في صياغة السياسات التنموية وفي رصد التقدم الذي تحرزه على الصعيد الوطني وعلى صعيد استراتيجياتها القطاعية، وفي صنع القرارات على الصعيدين الحكومي والخاص. وهذه الإحصاءات هي في الوقت عينه الأداة الفاعلة التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني في تتبع ما تنجزه الحكومات من تقدم على صعيد الحماية الاجتماعية ونوعية الحياة التي يعيش في ظلها أفراد المجتمع، وفي مساءلة الوزارات والإدارات عن إنجازاتها. وتستخدم الحكومات البيانات الإحصائية في تحديد الأولويات وتمويل الخدمات العامة وتحديد السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛ وهي ضرورة لا بد منها لأي مجتمع متقدم. ويجري انتاج الإحصاءات وفقاً لمنهجيات واساليب وتصانيف معيارية متفق عليها دولياً، تحكمها مجموعة من المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية اصدرتها الأمم المتحدة، ومن الضروري اعتمادها والعمل بها كي تكتسب الأجهزة الإحصائية المصداقية.

وفي ظل التطورات التنموية المعاصرة التي تلت اعتماد قادة العالم أجندة التنمية المستدامة : ٢٠٣٠، واعتماد ١٧ هدفا و١٦٩ غاية وحوالي ١٤٠ مؤشرا لرصد التقدم في تحقيق الأهداف والغايات، تقفز إلى الصدارة اهمية الإحصاءات الرسمية وأهمية البيانات التي تنتجها وتتيحها للمستخدمين سلعةً عامة كالماء والهواء. ومن أجل دعم هذا التوجه، دعا فريق من الاستشاريين، في تقرير قدّم إلى الأمين العام، الى القيام بثورة بيانات تهدف إلى النهوض بواقع نظم الإحصاءات الرسمية مستفيدة من التطور التكنولوجي المعاصر، باستخدام مصادر جديدة للبيانات الإحصائية كالسجلات الإدارية والبيانات الضخمة وتطوير طرق جمع البيانات ومعالجتها ونشرها باستخدام أدوات ذكية تمكن المستخدم من الوصول إلى البيانات واستخدامها في التطبيقات الإحصائية بغية احتساب المؤشرات البسيطة والمركبة .

وهدفت الورقة الى إظهار التحديات التي تواجه نظم الإحصاءات الرسمية بغية إيجاد الحلول الهادفة إلى بناء قواعد بيانات تشمل جوانب التنمية كافة ويمكن الوصول اليها بسهولة، وإلى تأمين الدعم السياسي والمادي والبشري للنظم الإحصائية الرسمية وتمكينها من القيام بمهامها. وحددت الورقة مبادئ ثورة البيانات التي تتجسد بنزاهة البيانات الإحصائية وجودتها، فتُجمع وتنشر بالسرعة الممكنة وفقاً لأطر محددة لضمان جودة البيانات الإحصائية وتصنيفها حسب التصنيفات والتوزيعات الممكنة، ونشر ها بشفافية مزودة بالبيانات التعريفية سهلة الفهم، مع الحفاظ على سرية البيانات الفردية وبيانات شركات الأعمال وغيرها. واشارت الورقة إلى أنه من الضروري أن يُحصى الجميع بغية أن لا يتخلف أحد من الاستفادة من تقديمات التنمية؛ وتناولت آلية اعتماد مؤشرات أجندة التنمية المستدامة :٢٠٣٠، وآلية التشاور التي أدت إلى اعتمادها أثناء الدورة السابعة والأربعين للجنة الإحصائية للأمم المتحدة، وتحديد دور منظمات المجتمع المدني في ذلك، مع التطرق إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه في دفع العمل بالأجندة المذكورة. وخلصت الورقة إلى تحديد مصادر البيانات التي يمكن الاعتماد عليها في إعداد مؤشرات التنمية المستدامة، مع تحديد أطر للحماية الاجتماعية .



واستعرضت الورقة خطة التحول التي تعتمدها الأمم المتحدة بغية النهوض بالأجهزة الإحصائية الوطنية وتمكينها من الإيفاء بالالتزامات الدولية المتعلقة بتأمين البيانات وإعداد التقارير ورصد التقدم المحرز على صعيد التنمية المستدامة. ودعت الخطة إلى التنسيق مع المعنيين من منتجي البيانات ومستخدميها ، وإشراكهم في عمليات التخطيط والرصد وبناء نظم متكاملة باستخدام الابتكار في العمليات الإحصائية في جميع مراحل الدورة الإحصائية .
واوصت الورقة باعتماد سلسلة من الإجراءات الواجب اتخاذها مثل تأمين الدعم السياسي لنظم الإحصاءات الرسمية، والاتفاق على سلسلة وطنية من مؤشرات التنمية المستدامة. ودعت الورقة الأجهزة الإحصائية إلى إتاحة البيانات للمستخدمين بشفافية، وإتباع سياسة البيانات المفتوحة، والتعاون مع منظمات المجتمع المدني ومراكز البحوث والجامعات والقطاع الخاص بغية الاستفادة من الإمكانيات المتاحة.»

٣- دروس **مستفادة حول آليات الرصد والمتابعة في ظل الأزمات والأوضاع الإنسانية**، وتولى تقديمها **السيد/ أحمد عارف**، باحث بقسم السياسات الأسرية، معهد الدوحة الدولي للأسرة.

**ملخّص تنفيذي للورقة:**
أشارت الورقة إلى أن منظمات المجتمع المدني في العالم العربي آخذةً في التزايد في ظل التغيرات المتسارعة السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تشهدها المنطقة العربية ككل. ويحاول الباحث رصد وتأطير موقع منظمات المجتمع المدني في العالم العربي من حيث ماهية الوظائف التي تقوم بها، ثم فهم التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الرصد والمتابعة في ظل الأزمات والأوضاع الإنسانية في العالم العربي، ويستدل الباحث بثلاث حالات وطنية واقليمية ودولية لمنظمات مجتمع مدني تعمل في مجال الرصد والمتابعة في ظل الأزمات والأوضاع الإنسانية في العالم العربي.

**الأسئلة البحثية:**
السؤال البحثي الرئيسي هو: ما هو واقع الرصد والمتابعة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني في العالم العربي في ظل الأزمات والأوضاع الإنسانية؟ وللإجابة على هذا التساؤل الرئيسي هناك العديد من التساؤلات الفرعية التراتبية:

- ما هو موقع منظمات المجتمع المدني العربية من حيث الوظائف المؤسساتية؟
- ما هي أهداف وآليات عمل منظمات المجتمع المدني (الوطنية والاقليمية والدولية) في مجال الرصد والمتابعة في العالم العربي في ظل الأزمات والأوضاع الإنسانية؟
- ما هي طبيعة التحديات التي تواجه عمل منظمات المجتمع المدني (الوطنية والاقليمية والدولية) في مجال الرصد والمتابعة في العالم العربي في ظل الأزمات والأوضاع الإنسانية؟

**نتائج المبحث الأول: خريطة منظمات المجتمع المدني في العالم العربي**
اتخذ الباحث عدد ٢٦٥٩ منظمة غير حكومية من كافة الدول العربية شملها دليل منظمات المجتمع المدني في العالم العربي (arab.org) كعينة مساحية (Area Sample) لتصنيف منظمات المجتمع المدني في العالم العربي وفقاً لماهية نشاطها إلى (منظمات ذات طابع سياسي، ومنظمات ذات طابع اقتصادي، ومنظمات ذات طابع اجتماعي). ولأغراض التحليل الكلي الاقليمي، تناول الباحث تأطير هذا التصنيف على كافة الدول العربية وفقاً للمجموعات الأربعة التالية:

١. دول المشرق العربي (مصر والعراق والأردن ولبنان وفلسطين وسوريا)
٢. دول المغرب العربي (الجزائر وليبيا والمغرب وتونس)
٣. دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية والإمارات وقطر والكويت والبحرين وعمان)
٤. الدول الأقل تقدماً (جزر القمر وموريتانيا واليمن وجيبوتي والسودان والصومال)

وخلص الباحث إلى النتائج التالية الموضحة على الخريطة أدناه:

- عند النظر إلى ماهية نشاط منظمات المجتمع المدني في الدول العربية ووفقاً لعدد المنظمات محل الدراسة- تحتل المرتبة الأولى منظمات المجتمع المدني العاملة في المجال الاجتماعي بنسبة ٧٤٪، بينما تأتي في المرتبة التي تليها المنظمات العاملة في المجال السياسي بنسبة ٢٠٪، ثم المنظمات العاملة في المجال الاقتصادي وهي الأقل بنسبة ٦٪.
- تظل منظمات المجتمع المدني ذات الطابع الاجتماعي لها الغلبة والنسبة الأكبر في كافة المجموعات الأربعة، حيث تحتل دول الخليج العربي المرتبة الأولى في عدد منظمات المجتمع المدني ذات الطابع الاجتماعي بنسبة ٨٢٪، ثم تأتي الدول العربية الأقل تقدماً بنسبة ٧٩٪ ، ثم بنسبة ٧٣٪ في دول المشرق العربي، وبنسبة ٧١٪ في دول المغرب العربي.
- وترتفع نسبة منظمات المجتمع المدني ذات الطابع السياسي في دول المشرق العربي بنسبة ٢٢٪ عنها في باقي المجموعات الثلاثة، وتكون أقل تمثيلاً في دول الخليج العربي حيث تصل نسبة منظمات المجتمع المدني ذات الطابع السياسي إلى ٧٪ فقط وتخلو بعض دول الخليج العربي من هذا النوع من المنظمات.
- أما بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني ذات الطابع الاقتصادي والمعنية بتمويل بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل مباشر أو غير مباشر، فتحتل دول المغرب العربي أعلى نسبة تصل إلى ١٥٪، تليها دول الخليج العربي بنسبة ١١٪، تليها الدول العربية الأقل تقدما بنسبة ٦٪ والتي غاب عن بعض الدول فيها وجود مثل هذه المنظمات، وتأتي دول المشرق العربي في المرتبة الأخيرة بنسبة ٥٪.

**نتائج المبحث الثاني: تجارب وطنية وإقليمية ودولية لمنظمات المجتمع المدني المعنية بالرصد والمتابعة في ظل الأزمات والأوضاع الإنسانية في العالم العربي**

- تناول هذا المبحث تحليلاً لثلاث حالات؛ وطنية (المرصد السوري لحقوق الإنسان) واقليمية (الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان) ودولية (أطباء بلا حدود)، لمنظمات مجتمع مدني تعمل في مجال الرصد والمتابعة في ظل الأزمات والأوضاع الإنسانية في العالم العربي. ولأغراض الاتساق البحثي يقسم تحليل كل منظمة مذكورة إلى أربعة محاور هي؛ خلفية النشأة، والأهداف وآليات العمل، والمخرجات، والصعوبات والتحديات.
- وخلص الباحث إلى أن طبيعة مهام الرصد والمتابعة تعتمد بشكل كبير على شهود العيان والناشطين والعمل الميداني، وتواجه منظمات المجتمع المدني في ممارسة مهام الرصد والمتابعة العديد من التحديات في العالم العربي في ظل الأزمات والأوضاع الإنسانية، تتفاوت مستويات التحديات من حالة إلى أخرى ابتداءاً بعدم الاعتراف القانوني مروراً بالتضييق الأمني من الأنظمة السياسية وانتهاءاً بحالات القتل والاختطاف من الجماعات المسلحة في مناطق النزاع.

**التوصيـــــات:**
خلص الباحث إلى ثلاث توصيات، أولها تطرح سؤالاً بحثياً للأجندة البحثية المستقبلية، وثانيها وثالثها تتعلقان بخطوات إجرائية يمكن أن تتخذها بعض الكيانات الإقليمية والدولية:

# التقريـــر الختـــامي

## المؤتمر العربي لدور المجتمع المدني في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠




- تساؤلاً هاماً للأجندة البحثية المستقبلية؛ في ظل المعطيات المحلية من نزاعات مسلحة وحالات عدم الاستقرار الأمني والسياسي التي تشهدها العديد من البلدان العربية، وفي ظل القدرات الحالية لمنظمات المجتمع المدني في الدول العربية ومساحات الحركة المتوفرة لها، ما هي إمكانية إسهام منظمات المجتمع المدني العربية في رصد ومتابعة التقدم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠؟
- ضرورة إنشاء دليل الكتروني يحتوي على كافة منظمات المجتمع المدني العربية، مصنفة وفقاً للدول والمهام تحت رعاية إدارة المجتمع المدني بجامعة الدول العربية لتوفير المصداقية وتسهيل الوصول للبيانات اللازمة من الدول، ويمكن إشراك العديد من الفاعلين الاقليميين في هذا المشروع كالمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بمجلس التعاون الخليجي.
- يمكن لشعبة المنظمات غير الحكومية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة الاستفادة من تجارب منظمات المجتمع المدني العربية في الرصد والمتابعة بالأخص منظمات المجتمع المدني ذات الطابع الإقليمي (الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، والشبكة العربية للتنمية المستدامة، والشبكة العربية للابتكار) والتي توفر بيانات وتقارير عن موضوعات يمكن الاستفادة منها كمدخلات لعملية الرصد والمتابعة الخاصة بإنجاز أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.»

٤- **قضايا وابتكارات لرصد التقدّم ودور المجتمع المدني، تحت عنوان**: أهداف التنمية المستدامة ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل من أجل الأطفال في التعليم: المشاكل التي تواجهها والمقترحات، وتولّت تقديمها الدكتورة/ عزة عمر الفاروق عبدالمنعم - باحث أول، معهد الدوحة الدولي للأسرة.

**ملخّص تنفيذي للورقة:**
ركزت الورقة على أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، والتي تعمل على اجندة ٢٠٣٠ هي مجموعة اهداف تتكون من ١٧ هدفًا للتنمية وما يرتبط بها من ١٦٩ مؤشرًا.

بينهما هو التعليم الذي يضمن جودة التعليم الشامل والعادل وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة. منظمات المجتمع المدني، تلعب دورا هاما في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في التعليم والحاجة إلى النظر في نقاط القوة الخاصة به والخبرات كجزء من هذه العملية ولكن من أجل تحقيق أهداف معقدة مثل SDGs، منظمات المجتمع المدني تحتاج بالتأكيد إلى خطط واستراتيجيات معتمدة من قبل الحكومة. وهذه الورقة تناقش المشاكل التي واجهتها منظمات المجتمع المدني في توفير التعليم الأساسي للأطفال الفقراء، وكيف يمكن إيجاد حلول لهذه المشاكل. وعلى وجه الخصوص، المساواة بين الجنسين في التعليم، وتدريب المعلمين والمدارس الصديقة للطفل التي ستناقش الجودة في التعليم. وأزعم أنه لو تعمل منظمات المجتمع المدني مع وللأطفال الفقراء في التعليم، ويكون لها استراتيجية سليمة لتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم، فان اهداف التنمية المستدامة للتعليم قد تنجح بحلول عام ٢٠٣٠. إن هذه الورقة ستقدم دراسة حالة من السودان وأصوات الأطفال في الحصول على التعليم ودور منظمات المجتمع المدني في توفير المساواة بين الجنسين في مجال التعليم. وانتهت الورقة بعدد من التوصيات من أجل الوصول إلى التعليم والمساواة بين الجنسين في التعليم والتي تدور حول الاستعداد المدرسي، والمدارس الصديقة للطفل ونهج الطفل للطفل.

ولقد تولى التعقيب على هذه الأوراق الجانبية الدكتور/ عبدالله بادحداح، مدير أبحاث الأسرة بمعهد الدوحة الدولي للأسرة.
وتواصل الحوار بين المشاركين في الجلسة وتم تقديم عدة مقترحات وتوصيات حول المواضيع المطروحة.

**ت- الجلسة الموازية الثالثة:**
برئاسة الدكتور/ مصطفي البرغوثي، انطلقت الجلسة الموازية الثالثة بعرض رئيسيّ **لسعادة الاستاذة/ آمال بنت عبد اللطيف المناعي**- الرئيس التنفيذي للمؤسسة القطرية للعمل الإجتماعي حول « **الشراكات الفاعلة لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠**».

**ملخّص تنفيذي للورقة:**
تناولت الورقة بالبحث في **قسمها الأوّل**، أداء العالم العربي من أجل تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المعنية خاصة باجتثاث الفقر المدقع، وتوفير التعليم الابتدائي الشامل ، وتحسين الصحة العامة والإنجابية، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد استنفرت دول المنطقة جهودا حثيثة لتحقيق هذه الأهداف وحققت بذلك تقدماً ملحوظاً في عدد منها ومن غايات التنمية ومؤشراتها وبالذات في الدول الخليجية. ولكن، مع وجود بعض البقع المضيئة على جبهة التنمية البشرية والاجتماعية، فإن الدلائل المادية تؤكّد حقيقة وجود ظروف إنسانية صعبة في المنطقة تدل على المعاناة من الفقر المدقع والتفاوتات الصارخة والبطالة والأمراض والحرمان والهجرات والتشرد غير المسبوق.

إن أداء المنطقة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كان متبايناً بين مجموعات البلدان وبين المؤشرات. وفي المتوسط، تعتبر المنطقة العربية متأخرة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بنسبة ٩,٦ ٪. وهذا المستوى من التأخر، رغم أنه اقل من متوسط التدني لجميع المناطق النامية في العالم ( ١٣,٣ ٪ )، الا ان انعكاساته السالبة تظل مصدر تهديد على الصعيد الاقليمي وتعكس صورة قاتمة عن مستقبل شعوب المنطقة.

إلاّ أن التقدم المحرز حتى الآن نحو الأهداف الإنمائية للألفية المخيّب للآمال، لا يجب أن يثنينا عن الاعتماد على الدروس المستفادة من تجربة المنطقة العربية في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية عند إدماج أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وغاياتها في أطر التنمية الوطنية والإقليمية في دولنا العربية. ومن حسن الطالع، ان المعنيين ببناء الخطط التنموية وأهل الاختصاص في البرمجة والتنفيذ اصبحوا يدركون أهمية الشراكة والمشاركة الواسعة والفاعلة على جميع المستويات المحلية والوطنية والدولية، ذلك أن هيمنة الدولة لوحدها لن تنتشل المجتمعات العربية من مستنقع الفقر والمرض والأمية والعنف والإرهاب والاستبعاد والتهميش.

أما **القسم الثاني** من الورقة، فقد خصّص لعرض مفصّل لعدد من إشكاليات الشراكة ومقاربة التنمية المستدامة. فبعد تفسير لمفهوم الشراكة وعرض لبعض نماذج التنمية الحديثة، فصّلت الورقة القول في جملة من الإشكاليات ذات العلاقة بمفهوم وواقع الشراكة بين الفاعلين التنمويين، وهي :

- **إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني**
- **إشكالية ضعف المشاركة المجتمعية.**
- **إشكالية التمويل.**
- **إشكالية التآزر بين الشراكة والمشاركة .**
- **إشكالية فجوة البيانات واحتكار منابعها.**
- **إشكالية الرصد وغياب المساءلة .**

وتناول البحث، في **قسمه الثالث**، موضوع الشراكة الفاعلة لتنفيذ غايات التنمية المستدامة، مشيرا إلى أن الوقت الذي كانت فيه التنمية تستند فقط في كل اصولها ونتائجها على مساهمة القادة والمسؤولين من حكومات وقيادات سياسية، قد ولّى ، والأمل الوحيد لتحقيق التنمية المستدامة معقود على بناء الثقة بين ثالوث الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

إن ما ذكر من إشكاليات صاحبت مرحلة تنفيذ الاهداف الإنمائية وأجهضت تحقيق



الكثير منها تؤشر إلى أن الوقت قد حان لطيّ صفحة السلطة المركزية البيروقراطية ذات البعد الواحد وأهمية إرساء قواعد جديدة وفق عهد مدني يستند إلى إطار أخلاقي تشاركي في سياق واضح لحق الجميع في أن يكونوا جزءا من منظومة متكاملة تفسح المجال لخياراتهم وفق مبادئ تتحرى الحوكمة والإدارة الرشيدة والمنصفة.

إن حجب الصلاحيات المؤثّرة للمجتمع المدني تؤدي إلى تعطيل طاقات الغالبية العظمى من السكان. وتؤثر التشريعات على فعالية المجتمع المدني وقدرته على التغلغل بين قواعد المجتمع في سياق مؤسسي قادر على تفعيل العمل المدني وكفاءته بما يتضمنه من سلوك تنظيمي قائم على العمل الجماعي وقاعدة متسعة وقادرة على الجذب نحو الأعلى.

ثم تطرّقت الورقة إلى تبيان دور الشراكة والمشاركة في العمل من أجل التغلب على الإخفاقات، وأشارت إلى أن التفاؤل قائم استنادا إلى عصر جديد من الشراكة «عصر المواطنة الدولية للشراكات»، ودور جديد للشركات متعدة الجنسيات وعابرة الحدود، خصوصا وان هنالك تطورا ملحوظا ووعيا متناميا عند المستهلكين بالالتزام الاجتماعي والأخلاقي للشركات، ودورها في توليد فرص العمل والحد من الفقر وتحسين نوعية الحياة. ان هذا الزخم يوفر لكل من صناع القرار والمستهلكين خيارات متعددة ومتنوعة. وهذا التداخل في المصالح بقدر ما يفرض على المستثمرين الجدد اقتناص الفرص وتحسين سمعة الشركة لدى كل من صناع القرار والمواطنين، فإنه يحث الشركات على ابتكار شراكات توفر الامن والاستقرار لاستثماراتهم.

إن الشراكات تتداخل وتتنوع رأسيا وأفقيا، وأي تبسيط لأدوارها أو مستوياتها بلا شك يخل بعنصري الابتكار والإبداع المطلوبين لتسريع وتيرتها وتأثيراتها .

في **قسمها الرابع**، تناولت الورقة بالتحليل موضوع الشراكة الفاعلة مع منظمات المجتمع المدني وفهم الادوار، فحدّدت دور الدولة في تفعيل مبادي الشراكة «التحفيز» والحكم الرشيد، وهو دور يتعاظم في مجابهة التحديات الجديدة وإدارة التغيير وتوفير الحماية اللازمة كوسيلة اصبحت حتمية للتنمية، مشيرة إلى أن البيئة التشريعية المنصفة والمستجيبة لحاجات المجتمع والاستناد إلى المؤسسية في العمل والفهم الصحيح لدور منظمات المجتمع المدني وموقعها، هو الحل لكافة العلل لتحسين وضع ودور المنظمات. كما بيّنت دور منظمات المجتمع المدني التي تمتلك قدرات هائلة على القيادة وإدارة التغيير، و دور القطاع الخاص اعتبارا إلى أن تحقيق التنمية المستدامة لن يتأتى إلا بالاستناد الى تكاملية مساهمات السوق والمجتمع والدولة، وهو شرط استراتيجي لإحداث التغيير الايجابي على مؤشرات وأهداف التنمية وغاياتها .

ثم تناول البحث بالشرح والبيان أهميّة «الثورة الترابطية» باعتبارها دافعا للشراكة والابتكار إذ أصبحت التكنولوجيا مصدر إشعاع ثقافي واستلهام للأفراد والجماعات والقطاعات ولعبت دورا بارزا فيما يجري من تحولات كبرى، فقد وفرت التكنولوجيا فرصا غير مسبوقة، كما أن ثورة المعلومات والتكنولوجيا بقدر ما أتاحت وعيا اكبر للأفراد والجماعات فقد اتاحت فرصاً هائلة للشراكة والتواصل.

واستعرضت الورقة بعض الدروس المستفادة من تجارب عالمية في تأسيس شراكات ناجحة، وختمت بجملة من التوصيات لتعزيز الشراكة وتنويع صيغها .

إثر ذلك، تولّت **الأستاذة / كريمة القري** التعقيب على محتوى الورقة، مبرزة أهمّ مفاصلها وأبرز محاورها كما أثرت النقاش حول الموضوع بجملة من الآراء والمقترحات.

**الأوراق البحثيّة الجانبية:**
قُدّمت خلال الجلسة أربع أوراق جانبيّة ذات علاقة بقضايا المحور الرئيسي للجلسة، والتي نوردها كالآتي:

١. **الشراكات على المستوى المحلي والوطني**، تحت عنوان: دور المجتمع المدني في تنفيذ أجندة التنمية لعام ٢٠٣٠، وتولى تقديمها **الدكتور / أحمد عبد الناظر** ، خبير في مجال التنمية والسكان.

**ملخّص تنفيذي للورقة:**
أوضحت الورقة أن من أبرز خصوصيات خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وأهدافها أنها جمعت عديد العناصر التي أكسبتها نصيبا هاما من الوجاهة والموضوعية بالرغم من المستوى العالي من الطموح، فقد أكدت الخطة على أن مقاربة التخطيط الفوقي لم تعد صالحة بعد أن ثبتت حدودها، وأن الغاية الأسمى من التنمية تبقى «التغيير» نحو الأفضل. ويفرض المنطق والموضوعية مواجهة التحديات الحالية غير المسبوقة والصعاب والمستجدات في العالم وفي منطقتنا العربية، والتعاطي معها بمقاربات ومنهجيات مختلفة ومبتكرة من ضمنها اعتماد نهج الشراكة بين كل المتدخلين ولئن كان للشراكة الدولية موقعها الهام ضمن فلسفة الخطة ورؤيتها والاستراتيجيات المتصلة بها، فإن السؤال الذي يتوجّب أن يُطرح: هل الشراكة مطلوبة على المستويين الوطني والمحلي/دون الوطني، وماذا يمكن أن تقدّم؟ وما هي الصيغ التي يمكن أن تتخذها حتى تساهم في تحقيق أهداف الخطة بما يتوافق والواقع الوطني والمحلي وتحدياته واحتياجاته؟ وما هو الدور الذي يمكن أن تتكفّل به مكونات المجتمع المدني في إقامة تلك الشراكات وتفعيلها، وفي المساهمة في تنفيذ مفردات خطة التنمية العالمية وطنيا ومحليا؟

إن الإنجازات التنموية التي تحققت خلال العقدين الأخيرين لم تفلح في تحسين ظروف العيش للأغلبية ولا في إقرار الحقوق وحمايتها، ولا في التعاطي الرشيد مع البيئة والمحيط، ولا في توفير الأمان والسلام والاستقرار للعديد من الدول العربية. لأجل ذلك، وحتى يتوفّر ضمان أقصى ظروف النجاح للخطة ويتحقق التغيير المنتظر منها، ورد في مطلع قسم «مقاربات التنفيذ ووسائله» إبراز لعنصر الشراكة من حيث الضرورة والأثر. ولئن كانت الشراكة العالمية مطلوبة، بمستويات عالية وبعمق كبير، فتوفير الشراكة على المستويين الوطني والمحلي لا تقلّ أهميّة ولا طلبا إذ أن أصحاب الحقوق الأساسيين في التنمية هم أولئك الذين يقبعون على هامشها، والذين يعانون ضعف العدالة الاجتماعية والتهميش والإقصاء من فقراء وفئات خصوصية... وانطلاقا من المبادئ التي قامت عليها الخطة يصبح من الحتمي أن تتظافر الجهود والطاقات والإمكانات داخل كل دولة على المستويين الوطني والمحلي من أجل تجسيم تلك الطموحات وتحقيق أهداف الخطة في إطار من التكامل بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. إن التعاطي السليم والمجدي مع التحديات على المستوى الوطني يجب أن يكون في اتجاهين متكاملين وبنسقين متوازيين:

أ. اتجاه ينطلق من الحكومات والبرلمانات والمؤسسات الرسميّة يعمل على توفير التشريعات والأطر الملائمة للعمل التنموي وتعبئة الموارد وتيسير توفّر الفرص وضمان الديمقراطية والشفافية والمساءلة وعلوية القانون

ب. وآخر ينبع من القاعدة، من المجتمعات المحليّة ومن التجمعات الصغيرة والفئات الخصوصية، يتحرّك من أجل نشر المعرفة والمعلومة وتغيير المواقف والسلوكيات ورفع درجة الوعي بالتحديات والأخطار، وبجدوى تمكين الشباب والنساء وتعزيز قدرات الجميع وتأمين مشاركتهم في الشأن العام والشأن المجتمعي المحلّي...
واعتبارا لمحدودية أغلب الدول العربية من حيث الموارد المادية وحاجة المحليات والأرياف بها للقدرات والكفاءات البشرية يصبح التطوير الكمي والنوعي لمكونات المجتمع المدني، وطنيا ومحليا، حاجة ماسّة وعاملا ضروريا لدفع مسارات التنمية، ويصبح نهج الشراكة بينها وبين أجهزة الدولة ومؤسساتها، ومع القطاع الخاص آليّة وسبيلا لتعظيم الاستفادة من الطاقات والإمكانات المتوفّرة حتى وإن كانت محدودة.
إن الفكرة/المنطلق لمقاربة الشراكة الوطنية والمحليّة تتمثّل في أن التعاون والتكامل الأفقيين بين القطاعات يضمن، مبادرات تنمية مستدامة مشحونة بالتصورات، متناسقة ومندمجة بإمكانها التعاطي مع أكثر التحديات صعوبة. وإذا كان هناك العديد من الأسباب الوجيهة لإقامة شراكات واعتمادها من أجل مواجهة

# التقريــــر الختـــــامي

## المؤتمر العربي لدور المجتمع المدني في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠




مشاكل التنمية، فإن عقبات عديدة قد تحول دون إقامة شراكات أو نجاحها في مجال العمل التنموي الوطني والمحلي مثل: - انتشار المواقف المشكّكة، المواقف الصلبة غير القابلة للتحاور، أفكار مسبقة حول بعض شركاء التنمية المحلية والوطنية، القدرات غير ملائمة للشراكة، ضعف السلطة الداخلية والخارجية، تضارب الأولويات، التنافس بين الشركاء من أجل البروز الفردي، المناخ الاجتماعي، السياسي والاقتصادي المحلي...

وضمن إطار العمل المشترك، يمكن للفاعلين من أجل تنمية مستدامة أن يوفّروا:

- مقاربات وأساليب جديدة ومستحدثة للتعاطي مع التحديات التنموية الوطنية والمحليّة.
- مجموعة من الآليات/ الميكانزمات التي تسمح لكل طرف بتقاسم كفاءاته وقدراته الخصوصية .
- موارد بشرية وتقنيّة ومالية أهمّ.
- شبكات ديناميكية تيسّر على جميع المتدخلين التواصل أكثر مع المجتمعات المحليّة،
- منتجات وخدمات أكثر وجاهة وملاءمة لحاجيات الناس التنموية.
- التطوير الذاتي للكفاءات استفادة من الآخرين والوصول الأيسر والأسرع إلى المعلومة وتعزيز الثقة .

ولعل من أبرز أطراف الشراكات العملية في مسارات التنمية الوطنية والمحليّة نجد مكونات المجتمع المدني التي يتنامى دورها في العالم ككلّ وفي منطقتنا العربية خاصة مع قصور أغلب الدول وأجهزتها ومواردها في تلبية احتياجات مواطنيها وسكانها. واعتبارا لانخفاض منسوب الثقة بين المواطن والأجهزة الحكومية الرسمية، أصبح من الضروري تطوير العلاقة مع المجتمع المدني ليصبح شريكا ندّا في عملية تنفيذ خطة التنمية المستدامة بكل أبعادها وتحقيق التغيير المنتظر منها. واعتبارا إلى أن حركة المجتمع المدني شعبيّة ملتصقة بالمجتمعات الوطنية والمحلية ، فإن دورها في تحقيق التنمية يصبح أكثر من مطلوب اعتبارا لما تستبطنه من تنوّع وتراكم للخبرات والتجارب ولمنسوب الثقة الذي تتمتّع به ولما يتّصف به كل العمل المدني من ديمقراطية في القرار والتعامل وروح تطوّع.

بعض المقترحات العملية من أجل شراكة فاعلة وطنيا ومحليا:

- التعبئة من أجل التطوير الكمي والكيفي للعمل المشترك، وطنيا ومحليا،
- إنشاء مرصد متعدّد الأطراف لرصد وقياس مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة محليا ،
- إطلاق مبادرة « أصوات، تنمية ومواطنة »، وهي شبكات وطنية ومحليّة صغيرة تجمع بين السكان والمجتمع المدني هدفها إحداث بيئة داعمة للتنمية على المستوى الوطني والمحلي
- دعوة مكونات المجتمع المدني إلى الانضمام إلى التحالفات أو الشبكات القائمة في بلدانها أو في مناطقها
- دعوة مكونات المجتمع المدني الوطنية والمحلية إلى ربط الصلة بالهيئات المهنية الخاصة ونقابات / جمعيات أصحاب الأعمال والمستثمرين لتوضيح الخطّة وإبراز العوائد الإيجابية على الاقتصاد، والعمل على استقطابهم.
- اعتماد أسلوب «تدخلات الجوار» للتعامل مباشرة مع أصحاب المصلحة من مجموعات وأسر وأفراد حول قضايا التنمية المستدامة والشاملة
- العمل المشترك مع الإعلاميين وذوي الاختصاص من أجل إصدار منتجات وموادّ إعلامية مكتوبة ومسموعة ومرئيّة للتعريف بالخطة وتبسيط مكوناتها ومراميها ونشر ثقافة التنمية المستدامة
- اعتماد المقاربة الحقوقية في كل مبادرات وبرامج التنمية المستدامة التي تنجز في إطار الشراكة»

٢- **ابتكارات جديدة لعمل شراكات ناجحة، تحت عنوان: تجارب من قطر**، وتولى تقديمها **السيد/ حسن منان**، خبير بمكتب المدير التنفيذي بمركز رعاية الأيتام.

**ملخّص تنفيذي للورقة:**
بيّنت الورقة أن المجتمع القطري يتميز بتجانس وترابط بين قطاعاته المختلقة (العام ـ الخاص ـ المجتمع المدني) وقد تم التأكيد على ذلك في وثيقة رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ حيث دعت جميع المسؤولين والقطاعين العام والخاص والمجتمع المدني والمواطنين كافة اعتبار الرؤية الوطنية تخص كل منهم وتوظيف خبراتهم وبذل قصاري جهدهم من اجل تحقيق أهدافها ودفع المسيرة التنموية نحو الأمام وصولا لمستقبل مشرق لدولة قطر.

**تســـــاؤلات:**
- هل تدعم الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ الأهداف الإنمائية؟
- ما هو دور الشراكة بين القطاعات المختلفة لدعم أهداف التنمية المستدامة؟
- ماهي الأفكار القطرية المبدعة لشراكة داعمة لتحقيق الأهداف الإنمائية؟

**الشـــــراكة من اجل التنمية:**
تتعدد وتختلف أهداف وتوجهات المجتمع في قطاعاته المختلفة الحكومي والخاص والمدني والافراد والتزاماتهم تجاه التنمية على المستوى القطري وهنا تظهر أهمية التجانس التنسيق والشراكة بين أدوار هذه القطاعات المختلفة في عملية التنمية على المستوى الوطني والعالمي.

**الشراكة بين القطاعين العام والخاص:**
هناك ترتيبات يقوم فيها القطاع الخاص بتقديم أصول أو خدمات تتعلق بالبنية التحتية جرت العادة أن تقدمها الحكومة ، وقد تنشا الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال عقود الامتيازات وعقود التأجير التشغيلي وتتم هذه الشراكة بصفة أساسية في مشاريع البنية التحتية حيث ينفذ القطاع الخاص مشاريع بنية تحتية مقابل صكوك حكومية (وعد بالسداد) أو مقابل عائدات التشغيل فتتمكن الحكومات من تنفيذ مشاريع البنية التحتية خصما على ميزانيات السنوات القادمة او الإيرادات المتوقعة للمشروع، الان هذه الشراكة مربوطة بقاعدة (نسبة الدين العام) والتي تضع حداً اقصى للحجم المالي لهذه الشراكة.

وتشير تجارب البلدان المختلفة إلى أن مشاريع البنية التحتية الاقتصادية (كالنقل) هي المرشحة في العادة للشراكة بين القطاعين العام والخاص أكثر من مشاريع البنية التحتية الاجتماعية وذلك لثلاثة أسباب رئيسية:

ان المشاريع التي تتمتع بالسلامة المالية وتعالج إشكاليات واضحة في البنية التحتية مثل مشاريع سكة الحديد والطرق والموانئ والطاقة هي مشاريع ذات معدلات عالية للفائدة وتتمتع بالجاذبية للقطاع الخاص.

ان رسوم الاستخدام غالبا ما تكون مجدية ومحبذه أكثر في مشاريع البنية التحتية الاقتصادية.

مشاريع البينة التحتية الاقتصادية تحظى بأسواق أكثر تطوراً تجمع بين التشييد وتوفير الخدمات ذات الصلة (مثل بناء وتشغيل وصيانة طريق برسوم مرور) مقارنة بمشاريع البنية التحتية الاجتماعية.

**الشراكة بين القطاعين الخاص والمدني:**
ان مستوى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (MDG) كان مخيباً للآمال ويرى الكثير من الخبراء ذلك كان نتيجة حتمية لضعف دور الاعمال التجارية واعتبارهم شركاء ثانويين في التنمية، وبدأ العالم يستدرك ذلك ويولى اهتماماً بدور قطاع الاعمال في التنمية وصرح الأمين العام للأمم المتحدة «غياب النشاط التجاري واسع النطاق وليس وجوده هو الذي يحكم على الإنسانية بالمعاناة»
ان وجود قطاع خاص قوي ملتزم بالمسؤولية الاجتماعية في أي بلد هو أحد دعائم تنمية قوية، حيث تصبح المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص باباً من أبواب الشراكة مع المجتمع المدني لتنفيذ برامج استراتيجية أو شراكات تنفيذية أو شراكات تمويلية وقد أصبح القطاع الخاص أحد اهم مصادر تمويل مؤسسات المجتمع المدني.

**الشراكة بين القطاع لعام وقطاع المجتمع المدني:**
يمتلك المجتمع المدني ميزة الوصول للناس وتحسس حاجاتهم وقياس رضاهم، كما يمتلك أيضا مرونة الحركة والعمل والتحرر إلى قدر كبير من قيود البيروقراطية، ويركز على النتائج بشكل مباشر، وهذه المزايا تجعل المجتمع المدني شريكا مناسبا لتنفيذ برامج التنمية التي يستهدفها القطاع العام ذلك أن التنمية لن تتحقق فقط عبر موظفي الدولة او خبراء التنمية.

ويمكن للشراكة مع القطاع المدني ان تتيح للحكومات وكلاء قادرين على تنفيذ مشاريعها للتنمية بكفاءة أكثر وفعالية أكبر، كما تتيح هذه الشراكة قياس الأثر لهذه المشاريع ومعرفة مدى تأثيرها واستجابة المواطنين لها.

إلا أن هناك عوامل هامة يجب أن تتوفر لتحقيق شراكة ناجحة بين القطاعين منها:

- وضوح أهداف التنمية ومشروعاتها واتفاق الجميع عليها، وهذا يعني إشراك المجتمع المدني في جميع مراحل التنمية.
- الثقة المتبادلة والبيئة التشريعية والتنفيذية المتاحة لهذه الشراكة وكيف يتم التعامل مع منظمات المجتمع المدني (احتواء / إقصاء / إضعاف / ...)
- توفير ثقافة الشراكة وغياب هيمنة أجهزة الدولة.
- وعي المجتمع المدني نفسه بدوره الفهم المشترك مع القطاع العام لأولويات التنمية.
- القدرة الإدارية والتنظيمية لمنظمات المجتمع المدني وقدرتها على حشد الموارد البشرية والمالية.
- توفر الشفافية والمصداقية لدى منظمات المجتمع المدني ووضوح اجندتها.

**الشراكة بين القطاعات الثلاث (الخيار النموذجي):**
الفائدة المتحققة في كثير من الشراكات الثنائية بين القطاعات عظيمة وتدفع في اتجاه تحقيق أهداف التنمية إلا أن غياب القطاع الثالث عن هذه الشراكة قد يغيب مصالحه أو قد يعد إقصاء لطرف اخر عن المشاركة في عملية التنمية وفي المثال الذى سبق ذكره عن تفضيل القطاع الخاص للشراكة مع القطاع العام في مشاريع البنية التحتية ذات الطبيعة الاقتصادية على حساب المشاريع ذات الطبيعية الاجتماعية سببه غياب شراكة المجتمع المدني بوصفه أكثر المهتمين بالمشاريع ذات الطبيعة الاجتماعية وهكذا يصبح السيناريو الأفضل للشراكة هو السيناريو الذى يجمع أطرف المجتمع الرئيسية الثلاثة العام والخاص والمدني حيث يوفر ذلك فرصة لجميع أنواع الشراكة (الاستراتيجية ، التنفيذية ، التمويله)

**رؤية قطر الوطنية من منظور أهداف التنمية المستدامة:**
تحقق رؤية قطر الوطنية اهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي وذلك من خلال ركائزها الأربعة وغاياتها على النحو التالي:

- تغطي الركيزة الأولى (التنمية البشرية) الأهداف (١) القضاء على الفقر و (٢) القضاء على الجوع و(٣) الصحة الجيدة والرفاه و(٤) التعليم الجيد (٦) المياه النظيفة.
- بينما تغطي الركيزة الثانية التنمية الاجتماعية الهدف (٥) المساواة بين الجنسين والهدف (١٠) الحد من أوجه التفاوت والهدف (١٦) السلام والعدل والمؤسسات القوية والهدف (١٧) عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.
- وتغطي الركيزة الثالثة (التنمية الاقتصادية) الهدف (٨) العمل اللائق وهدف (٧) طاقة نظيفة بتكلفة معقولة، الهدف (٩) الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية هدف (١١) مدن ومجتمعات محلية مستدامة وهدف (١٢) الاستهلال الإنتاج المسؤولين.
- وتغطي الركيزة (التنمية البيئية) الهدف (١٣) العمل المناخي والهدف (١٤) الحياة المائية والهدف (١٥) الحياة البرية.
- ابداعات في مجال الشراكة (نماذج من قطر )

تعتبر الشراكة في دولة قطر أحد الأدوات الهامة في تحقيق التنمية المستدامة حيث الخلفية الثقافية والعادات والتقاليد والدستور كلها عوامل مشجعة للشراكة بين قطاعات المجتمع وكما سبق الإشارة إلى خصوصية المجتمع المدني القطري وعلاقته بقطاعات الدولة الأخرى فإن هنالك أسباباً عديدة لعقده هذه الشراكة منها:

- توفر الإدارة السياسية
- عدم وجود منافسة بين أطراف الشراكات
- توفير آليات ووسائل التنسيق
- توفر القناعة بقدرة المجتمع المدني على الوصول للقواعد
- وجود قطاع خاص قوي ومتفاعل
- نماذج لشراكات تتصف بالأبداع والفعالية في قطر
- شراكة المجتمع المدني القطري والقطاع الخاص في صياغة رؤية قطر الوطنية وإعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية
- برنامج الدمج الأكاديمي للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة وهو برنامج بدء عام ٢٠٠٠ بشراكة بين المجلس الأعلى للأسرة وزارة التربية والتعليم ومنظمات مجتمع مدني وجامعة قطر والأمم المتحدة
- وشراكة بين الحكومة ومركز رعاية الأيتام (دريمة) كمؤسسة مجتمع مدني والأسر القطرية لرعاية الأطفال مجهولي الأبوين
- حاضنة قطر للأعمال شراكة بين المجتمع المدني والحكومي والقطاع الخاص حيث توفر حاضنة لمبادرات الأعمال والأفكار وتقديم الدعم المادي والفني لها
- مبادرة التعليم فوق الجميع اسستها سمو الشيخة موزا بنت ناصر عام ٢٠٠٢ بهدف بناء حركة عالمية تساهم في التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية

**التوصيـــــات:**
- دعم وتوسيع قاعدة الشراكات بين قطاعات المجتمع المختلفة صوب خطط التنمية.
- نشر ثقافة التطوع والعمل التطوعي وتنمية قدرات المتطوعين للتأكد من قدرتهم على المشاركة بكفاءة في دعم مشاريع التنمية.
- توفير بيئة مساعدة على الشراكات وتوفير آليات التنسيق والمتابعة وتوزيع الأدوار وحفظ المساواة بين أطرف الشراكة.
- تنمية قدرات مؤسسات المجتمع المدني وتوفير الدعم التشريعي اللازم لأنشائها واسهامها في التنمية.
- العمل على انشاء شبكات متخصصة في مجالات التنمية الصحية لما تمثله من استدامة للشراكة وتركيز أكبر على النتائج.
- حث وسائل الإعلام ووسائط التواصل الاجتماعي على نشر ثقافة الشراكة وتسليط الضوء على النماذج الناجحة للشراكة من اجل التنمية.

٣- **دروس مستفادة حول ابتكارات جديدة لجعل المواطن هدفا وشريكا في التنمية المستدامة**، وتولى تقديمها **الدكتور / الوليد آدم مادبو**، خبير أول في مجال التنمية المؤسسية.

**ملخّص تنفيذي للورقة:**
وضحت الورقة أن نجاح اي شراكة جديدة يعتمد في المقام الاول علي الحكمانية (او الحوكمة) باعتبارها عملية ترشيد الموارد البشرية والمادية بما يحقق الأهداف المعلنة للدولة ويلبي الأشواق المرجوة من الشعب. إذ أن غياب الفلسفة التوجيهية (أي الرؤى) في بعض الحالات أو اكثرها يؤدي إلي إرباك قانوني وإداري يجعل من الصعب، إذا لم

# التقريـــر الختـــامي

## المؤتمر العربي لدور المجتمع المدني في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠

يكن من المستحيل تفعيل خطة تهدف إلي «إحكام دورة تصميم وتنفيذ السياسات» (التعريف المهني والمفاهيمي للحوكمة). كما أن الشروخ التي تحدثها محاولة التغول الفوقي تحول دون الاستثمار الحيوي والفاعل للموارد وتفنّد من جدوى الاعتناء القيمي بالبشر (كغاية وليست فقط وسيلة لتحقيق مصلحة حُكمية). إذ أن التصميم الخلاق والصياغة المُحكمة لمقررات التنمية في بلد ما، تجعل أولى أولوياتها إيجاد وحدة شعورية واستبصار وجهة حضارية بناءة تكون بمثابة الجسر المدني لكسر حلقة الانعزال الفكري، الطبقي والمكاني.

إذا لم نُسرف في التعريف فإن روح الحوكمة كادت تُزْهَق متأثرة بالاعتلال المفاهيمي الذي لم ير ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال إحداث التكامل الطموح الواسع الذي يجمع المزايا النسبية للأبعاد الثلاثية للتنمية: الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية. امّا من الناحية العملية - التطبيقية فإن كثيرا من الدول اخفقت في بناء شراكة ذكية بين الدولة، والقطاع الخاص والمواطن، تؤهلها لترتيب سلم الأولويات الاستراتيجية ترتيبا يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م.

لا سيما أن تحقيق هذا التكامل يتطلب بلورة فهم مشترك بشأن منهجية التخطيط والمتابعة، لا سيما ان التخطيط يسعى لتفعيل الرؤية من خلال ضمان الاتساق بين أولويات التخطيط هبوطا دون الدخول، بل تحاشى الدخول في جزئيات التنفيذ الذي هو من شأن الدول محضاً، أما المتابعة فتتوخى مراقبة المؤشرات ومدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية العليا صعودا، دون الاهمال لإشكاليات التنفيذ، إنما مجرد التقويم من خلال إعادة التصميم للسياسات وليس الدخول في كيفية تنفيذها، إنما التنسيق بين القطاعين الخاص والعام والمجتمع المدني لضمان حيوية التواصل بين القيم (وذلك بترقية المواطن معرفيا وحضاريا)، وعلمياً (من خلال بث الابتكار والبحث والتطوير) والسياسة (من خلال التنسيق الاستراتيجي الفعال).

هنالك تحديات اكتنفت هذه العملية رغم سلاستها النظرية وأعاقت إمكانية بناء شراكة ذكية في السابق رغم اهميتها العملية، منها: الخلل البنيوي/العضوي الذي اضعف إمكانية إقامة علاقة ثلاثية، الخلل الهيكلي/الوظيفي المتمثل في عجز الدول النامية عن الافادة من طاقات المجتمع المدني، اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، بل النظر اليه كعبء، والمؤسسي الذي لم يربط فيه الفاعلون في الحقل التنموي بين النظرة الفلسفية الفكرية العميقة والواقع التطبيقي.

إن الورقة إذ تبين التحديات، فإنها تشير للخطوات المطلوبة لجعل الشراكة المبتكرة فاعلة، ناجحة ومستدامة في المستقبل، منها: التوافق بين قادة الامم لمواجهة التحديات التي تمثلانها العولمة (عولمة الانماط الاستهلاكية وما قد ينجم عنها من تدهور بيئي) والزيادة غير المسبوقة في التعداد السكاني، تحسن الأطر الإقليمية للتعاون والتكامل كشرط أساسي للحوكمة، مواءمة الخطط الوطنية للأقطار العربية مع رؤية ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، تطبيق انظمة رشيدة لإدارة الموارد كشرط أساسي لتحقيق الاستدامة، وتوفير الدعم المؤسسي المطلوب لتنفيذ ومتابعة أهداف الاستراتيجية.

كما تقترح الورقة تشييد «منصة للسياسات» (Policy Forum for Civic Society) يمكن أن تتضمن التدريب وشن الحملات وتبادل الرؤى، الامر الذي سيساعد العاملين في المجتمع المدني على فهم التبعات العملية لقضايا الحكومة والديمقراطية، يساهم في توسيع المشاركة السياسية حيث يعمل على رفع الوعي المجتمعي، تقديم الخدمات، ووضع السياسات وتحديد دور وسائل الإعلام وإدارة الطاقة والموارد والتداخل البيئي، الإصلاح الدستوري، قضايا الأسرة وعموماً التطور المؤسسي. عن طريق رفع قيم «العقلانية الجماعية» تستطيع العناصر الشابة الاستفادة من الإرث الضخم والذي ظل طويلاً في حالة من الجمود. وبهذا يتم تحرير الفرد - الرجل والمرأة - والذي ظل لعدة قرون رهناً لقساوة السلطوية و»التفسيرات السلطوية الجامدة» وأخيراً وليس آخراً، نزع السلاح بكل ما تحمل الكلمة من معاني، ثقافة تعطي للناس سلاحاً فكرياً بدلاً من الأسلحة القاتلة، وبهذا ننشأ جماعات برلمانية متعافية وثقافة تعتمد على البرنامج الخلاق للمنبر، وإنهاء تهميش الحكومات للأطراف الجغرافية والاجتماعية. ختاما، في ظل انعدام رؤية شاملة من قبل منظمات المجتمع المدني تعالج مجمل هذه القضايا، سيكون محكوماً على مشاركتها بالصورية. فالأزمة التي نعاني منها اليوم ليس غياب التفاوض، بل الرؤية الواضحة لمعالجة القضايا المطروحة. ومن البديهي أن غياب الرؤية سوف ينجم عنه في أحسن الأحوال أن تصبح المرحلة المقبلة من التفاوض أكثر تعقيداً وأطول زمناً، ثم لن تأتي بنتائج أفضل من سابقاتها. إن ضلوع منظمات المجتمع المدني الوطنية التي تتعامل مع واقع الصراع المدني والمسلح في بعض الاقطار من مبدأ الالتزام إزاء القطاعات المدنية التي تعاني مباشرةً، ثم منطلق الضلوع المباشر في بلورة الرؤى للخروج من هذه الدوائر المفرغة، سوف يكون له دور إيجابي كبير في إحداث اختراق من شأنه أن يفضي إلى حلول شاملة. لهذا نرى أنه في سبيل مشاركة فعالة للمجتمع المدني يجب أن تأتي هذه المشاركة بوصف هذه المنظمات إحدى الأضلاع الأساسية في الحوار وليس مجرد تابع لأي من الأطراف الأخرى.

لطالما بقي الامل باللّه والايمان بمستقبل أفضل للبشرية يمثلان الجبهة الخلفية والعمق الوجداني الحقيقي لقدرة شعوب العالم علي الصمود والاستمرار في مقاومة التردي المريع في الأمن، الخدمات والتنمية. فإن المعول يبقي علي تخرج نخبة كوزموبوليتينة مدركة، واعية، وعازمة علي خوض المعترك السياسي التنموي مدنيا وسلميا -- إذ ان المعركة تدور رحاها في الذهن -- وذلك من خلال الاعتماد علي التدافع الحيوي الذي لا يهمل التجليات الفكرية والروحية، كما لا يغمط التجربة العلمية، العملية والواقعية دورها في جبر وحدة المصير الانساني وتحقيق غايته من الازدهار والنماء.»

٤- **القطاع الخاص وشراكات التنمية المستدامة**، وتولى تقديمها **البروفيسور / عثمان الحسن نور**، خبير في الدراسات السكانية - المعهد العربي لإنماء المدن.

**ملخّص تنفيذي للورقة:**
أشارت الورقة إلى أن تنفيذ أهداف وغايات اجندة اعمال التنمية المستدامة الطموحة التي اعتمدتها الدول الأعضاء بالأمم المتحدة تتطلب تضافر الجهود وعقد الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة والفاعلين الاخرين . لقد هدفت هذه الدراسة للتعرف على دور القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ أجندة عمل التنمية المستدامة من خلال البرامج والمشروعات والخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني ومن خلال المسئولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص ، مع تقديم بعض النماذج للمشروعات الناجحة في هذا الصدد.

كشفت الدراسة الحالية عن إسهامات مؤسسات القطاع الخاص في بعض الدول العربية في دعم مشروعات وبرامج التنمية . كما قدمت الدراسة نماذج من المسئولية الاجتماعية التي نفذتها المؤسسات والشركات في المملكة العربية السعودية . كما أشارت الدراسة الحالية للجهود التي تبذلها منظمات المجتمع المدني في مجالات التنمية والدفاع عن حقوق الإنسان وتخفيف حدة الفقر في عدد من الدول العربية ، مستعرضة البرامج والمشروعات التي نفذها برنامج الأطفال والشباب في بعض الدول العربية لتحسين أوضاع الأطفال وتأهيلهم وتمكينهم اقتصادياً وإجتماعياً بالتحالفات والشراكات مع منظمات المجتمع المدني المحلية والإقليمية والدولية . وأخيرا أوضحت الدراسة الحالية أنه على الرغم من الجهود المقدرة التي يبذلها القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بالدول العربية في المجالات الإنسانية ومجالات حقوق الإنسان، الا أن دورهما التنموي ما زال محدودا لأسباب ترتبط ببنية تلك المنظمات وهيكليتها، وأسباب اخري ترتبط بغياب النهج التشاركي والتنسيقي بين شركاء التنمية، وقلة الإمكانيات المادية والبشرية.»

ولقد تولى التعقيب على هذه الأوراق **الشيخة/ العنود بنت حمد آل ثاني**، مدير مؤسسة صلتك .



وأثرى المشاركون الورقات المقدّمة بالتحليل والمقترحات.

### سادسا: اليوم الثاني :

خصّص اليوم الثاني من المؤتمر لجلستين عامّتين، وتضمّنت الجلسة العامة الأولى، والتي ترأستها سعادة **الأستاذة/ نور عبداللّه المالكي الجهني** - المدير التنفيذي لمعهد الدوحة الدولي للأسرة، العروض التالية:

- عرض «العقد العربي لمنظمات المجتمع المدني لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٦ ومنهاج عمله»: قدمته **الدكتورة/ علياء عبدالقادر غنام** - مدير إدارة منظمات المجتمع المدني - جامعة الدول العربية
- عرض نتائج مؤتمر المرأة العربية حول تنفيذ أجندة التنمية المستدامة : قدمته **السيدة/ مليكة صروخ** نائب مديرة منظمة المرأة العربية - جامعة الدول العربية
- عرض نتائج المؤتمر الوزاري العربي حول تنفيذ أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠/ الأبعاد الاجتماعية : قدمه **المستشار /طارق النابلسي** - مدير وحدة سياسات التنمية الاجتماعية - جامعة الدول العربية
- عرض « مشاريع مستقبلية للبنك الإسلامي للتنمية مع شركاء المرحلة القادمة»: قدمه **السيد/ المنصور الفتن** - مستشار أول لرئيس البنك الإسلامي للتنمية.

وتولّى المشاركون التعقيب على المداخلات وتبادل الآراء حول مضامينها.

أما الجلسة العامّة الثانية والتي ترأسها **الدكتور مصطفى البرغوثي**، فقد استعرض فيها ممثّل لجنة الصياغة والسكرتارية أهمّ ما صدر عن جلسات المؤتمر وأوراقها وعروضها الرئيسيّة والجانبيّة، من أفكار وتوصيات وذلك من خلال تقارير قام بإعدادها عدد من المقررين تابعوا الجلسات وسجّلوا تفاصيل مخرجاتها.

### ١. الجلسة العامة الختاميّة :

في ختام أعمال المؤتمر، تقدّمت **سعادة الأستاذة/ آمال بنت عبد اللطيف المناعي**، الرئيس التنفيذي للمؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي»، بالشكر والتقدير إلى **صاحبة السمو الشيخة / موزا بنت ناصر** على رعايتها للمؤتمر إيمانا منها بالدور الكبير للمجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة للجميع، كما توجّهت بالشكر لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وممثلي البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية، على مساهماتهم القيّمة وإضافاتهم البارزة، وإلى كل الشركاء والرعاة والمساندين. كما شمل شكرها وتقديرها المتطوعين والمتطوعات الذين كانت بصمتهم واضحة في نجاح المؤتمر وفي إخراج وإدارة منصّة العرض، والمشاركين من كل الجهات والمؤسسات، ووسائل الإعلام التي غطّت فعاليات الأشغال بكثير من الحرفيّة والتميّز، وفريق عمل المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي الذي عمل بكل تفان وجديّة من أجل أن يحقق المؤتمر أهدافه بمستويات عالية.

ثمّ تولّت **الأستاذة/ آمال بنت عبد اللطيف المناعي** قراءة نصّ « إعـــلان الدوحـــة حول دور المجتمع المدني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠» الذي تضمّن ديباجة ومرجعيات ومبادئ وتوصيات المؤتمرين (يراجع فى ذلك ملحق رقم ٣).
هذا ولا بدّ من الإشارة إلى أن الجهة المنظّمة وشركائها حرصوا على تكوين العديد من اللجان التنظيميّة والفنية والإداريّة (يراجع فى ذلك ملحق رقم ١ و ٢)

### ٢. احداث ما بعد المؤتمر:

١. بتاريخ ٢٠/٤/٢٠١٦ قامت سعادة السيدة/ منيرة بنت ناصر المسند- رئيس مجلس إدارة المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي والمؤسس المفوض ، بتكريم الشركاء والرعاة والجهات المساندة، وذلك خلال حفل العشاء الذي تم تنظيمه لهم على هامش المؤتمر.
٢. بتاريخ ٢١/٤/٢٠١٦ عقدت **سعادة الأستاذة/ آمال بنت عبد اللطيف المناعي** - الرئيس التنفيذي للمؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي، لقاءً صحفيا مع الإعلاميين عرضت خلاله مخرجات المؤتمر وأجابت عن جميع تساؤلاتهم.

٣. بتاريخ ١٨/٥/٢٠١٦ قامت **سعادة السيدة/ منيرة بنت ناصر المسند** - رئيس مجلس إدارة المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي والمؤسس المفوض ، بتكريم اللجان المنظمة للمؤتمر والمتطوعين الذين ساهموا بجهودهم في إنجاح المؤتمر.



# إعــلان الدوحــة حول دور المجتمع المدني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠

نحن ممثلو المجتمع المدني و الخبراء والباحثون وممثلو الهيئات الدولية والإقليمية المشاركون في المؤتمر العربي حول دور المجتمع المدني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المنعقد في الدوحة يومي ٢٠ و٢١ أبريل ٢٠١٦ تحت رعاية صاحبة السموّ الشيخة موزا بنت ناصر - يحفظها الله، بتنظيم من المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية:

إدراكا للتحديات التي تواجهها المنطقة العربية، ومواصلةً للدور الهام الذي قامت به منظمات المجتمع المدني خلال هذه المرحلة الدقيقة في مختلف الابعاد الإنسانية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية،

واسترشادا بجميع التقارير والوثائق ذات العلاقة الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة المتخصّصة وعن جامعة الدول العربية، وقرارات وتوصيات المؤتمرات واللقاءات الدولية والعربية المتّصلة بالتنمية المستدامة، وقرارات القمم العربية وخاصة القمم التنموية (الكويت ٢٠٠٩، شرم الشيخ ٢٠١١، والرياض ٢٠١٣) التي أكدت العزم على تهيئة البيئة اللازمة لتمكين المجتمع المدني من القيام بدوره

وبعد يومين من الحوار، وتبادل الآراء واستعراض عدد هام من الأوراق البحثيّة ومناقشتها، والاطلاع على تجارب العديد من مكونات المجتمع المدني المشاركة، توافق المشاركون على ما يلي:

## التحديات، المبادئ والتوافقات:

تواجه المنطقة العربية، تحديات اجتماعية واقتصادية وبيئية كثيرة وصعبة باتت دون شك تهدد الإنسان والأرض معاً. فهناك التحدّي الأبرز وهو انتشار الفقر والجوع والحرمان من حياة كريمة والاحتلال والحروب والنزاعات، وانتشار موجات التطرف والعنف والإرهاب وعدم المساواة في الفرص والموارد والسلطة بين الأفراد والمناطق والبلدان. إضافة إلى بطالة متفاقمة بين الشباب وتمييز وعنف موجهين ضد المرأة... أما على الصعيد السياسي فتعتبر مسألة إحلال الأمن والسلام من أكثر التحديات تعقيدا ومصدر قلق للدول والشعوب معا في ظل نزاعات قائمة وعنف غير مسبوق ونزوح لملايين البشر. لذلك فإن المشاركين يتوافقون على:

١. مع ما ورد بوثيقة «العقد العربي لمنظمات المجتمع المدني لدعم قدرات منظمات المجتمع المدني في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٦ ومنهاج عمله» الذي أكد على الشراكة الكاملة مع المجتمع المدني كمبدأ أساسي، وحدّد الإجراءات التي يمكن اتخاذها من جانب منظمات المجتمع المدني حول كل هدف من أهداف أجندة التنمية المستدامة.

٢. دعم تنفيذ مخرجات وإعلانات الاجتماعات والمؤتمرات التالية:

المؤتمر الوزاري حول تنفيذ أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في الدول العربية / الأبعاد الاجتماعية : ٦ و ٧ أبريل ٢٠١٦

مؤتمر منظمة المرأة العربية وخطة التنمية المستدامة المنعقد في ٢٩ نوفمبر إلى الأول من ديسمبر ٢٠١٥ الذي أكد على ضرورة التزام الدول بالنوع الاجتماعي في خطة التنمية المستدامة، والمنتهي إلى صياغة « منهاج العمل « لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ للمرأة في المنطقة العربية.

اجتماع القمة لمنظمة التعاون الإسلامي المنعقد في اسطنبول في ١٤ و١٥ أبريل ٢٠١٦، والذي رحّب في بيانه الختامي باعتماد خطة التنمية المستدامة وأهدافها، وأشاد بالدور الهام للقطاع الخاص ولمنظمات المجتمع المدني الناشطة في قضايا التنمية، ودعا الدول الأعضاء الى التنسيق والعمل المشترك.

انطلاقا من هذا الواقع، يرى المشاركون أن أي حديث عن التنمية المستدامة في المنطقة وفي العالم يترابط عضويا وبشكل وثيق مع السلام والأمن والعدالة وحقوق الإنسان.

٣. يؤكد المجتمعون ضرورة الالتزام الكامل بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي ساهمت في التوصل اليها ووافقت عليها جميع الدول واعتبارها المرتكز الرئيسي للتخطيط التنموي

ويشددون بشكل خاص على أهمية تطوير النماذج التنموية، مؤكدين على أن تحقيق تنمية لا تستثني أي منطقة من مناطق العالم، وأي بلد، وأي شعب، وأي فئة اجتماعية أو فرد، هو الغاية المنشودة من «تحويل عالمنا»، وأن ذلك لا يمكن أن يتمّ دون التزام حقيقي بمبدأ الشراكة الفاعلة بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص..

٤. يؤكد المجتمعون على تكامل أدوار الأطراف التنمويين، وعلى ضرورة توحيد جهودهم من أجل ضمان التعبير عن قضايا المنطقة وأولوياتها في مسار تنفيذ ومتابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٥. كما يؤكد المجتمعون على ضرورة إعطاء الأهمية المطلوبة للبعد المتصل بالسلم والأمن والحوكمة الرشيدة وللبعد الثقافي في التنمية، الى جانب الأبعاد الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٦. يشدد المجتمعون على أهمية مبدأ المسؤولية المشتركة والمتفاوتة، ويرون ضرورة الالتزام بمتطلباتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٧. ويرى المجتمعون أن الحكومات تتحمل المسؤولية الأولى في قيادة العملية التنموية على أساس تشاركي، الأمر الذي يتطلب منها أن تكون ضامنة للتوازن بين مصالح مختلف الأطراف والفئات، وللعدالة بين الأجيال الحالية والاجيال القادمة.






وحتى يتعزّز دور المجتمع المدني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهدافها، ولتبنّي نهج الشراكة المسؤولة والقادرة على التغيير نحو الأفضل بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومكونات المجتمع المدني، وحرصا على تبنّي مختلف المتدخلين والسكان لمرامي الخطة وغاياتها والاستفادة من التجارب الناجحة والممارسات الفضلي في العمل التنموي المشترك، يتقدّم المشاركون بالتوصيات التالية:

## التوصيـــــات:

١. دعوة كل أطراف التنمية بالدول العربية للعمل على التعبئة من أجل التطوير الكمي والنوعي للعمل المشترك إقليميا ووطنيا ومحليا لتنفيذ أهداف خطة التنمية وإدماج البرامج والمشاريع التنموية الوطنية ضمنها وتوفير وتبادل البيانات والإحصائيات وتبادلها وتنويع مصادرها.

٢. دعوة مكونات المجتمع المدني بالدول العربية لتقديم حلول عملية قابلة للتطبيق تساعد على تنفيذ خطة التنمية المستدامة حسب أوضاع وظروف كل دولة.

٣. دعوة مكونات المجتمع المدني المحلية والوطنية الى إقامة شراكات مع القطاع الخاص للتعريف بخطة التنمية وأهدافها وإبراز العوائد الايجابية على الاقتصاد، والعمل على استقطابهم من أجل الانخراط في الحركية التنموية الوطنية والمحلية تأسيسا على المبادئ التي جاءت بها الأجندة.

٤. العمل المشترك مع الإعلاميين وذوي الاختصاص من أجل إصدار منتجات ومواد إعلامية مكتوبة، ومسموعة، ومرئية للتعريف بالخطة، وتبسيط مكوناتها ومراميها ونشر ثقافة التنمية المستدامة وثقافة المواطنة المسؤولة.

٥. حث الشركاء التنمويين على وضع وتنفيذ برامج وأنشطة للدعوة والمناصرة من أجل تغيير وتطوير سياسات أو تشريعات قد لا تيسّر أعمال التنمية المستدامة ولا تحفز على المشاركة.

٦. دعوة منظمات المجتمع المدني للعمل مع الحكومات على صياغة نموذج تنموي مبني على الشراكة وتيسير متابعة ورصد تنفيذ خطة التنمية.

٧. العمل على إعداد دليل عربي يمكن أن تسترشد به الدول في تطوير السياسات والتشريعات المنظمة للعمل التطوعي وعمل منظمات المجتمع المدني.

٨. اعتماد المقاربة الحقوقية في مبادرات وبرامج التنمية المستدامة التي تنجز في إطار الشراكة بما يعزّز التجاوب معها والانخراط فيها، والتأكيد على مشاركة المجتمع المدني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة كخطة حقوقية تركز على السكان وحقوقهم ورفاهيتهم.

٩. الدعوة للعمل التشاركي في توطين خطة التنمية الدولية وإدماج مؤشراتها في الخطط والسياسات الوطنية وعلى المستوى المحلي بشكل خاص من أجل تعزيز نهج التنمية من أسفل إلى أعلى، والاتفاق على مؤشرات للمتابعة والاستعراض.

١٠. توسيع حيّز المشاركة لمنظمات المجتمع المدني وإحداث تغيير إيجابي وتوفير البيئة الداعمة لذلك بما فيها الدعم السياسي وتنمية القدرات وزيادة التنسيق بين مختلف شركاء التنمية.

١١. ضرورة تجسير الفجوة بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية.

١٢. حث القطاع الخاص في الدول العربية على تحمل المسؤولية الاجتماعية ليتحول دوره من مساعدة الجمعيات والاسر والأفراد الى الشراكة الشاملة في التنمية والتدريب والتأهيل وبناء وتنمية القدرات وابتكار المشروعات الاستثمارية لخلق المزيد من الوظائف.

١٣. ضرورة البحث عن مصادر إضافية لتمويل مشروعات منظمات المجتمع المدني .

١٤. دعم برامج التدريب لمنسوبي شركاء التنمية على كيفية رصد التقدم وقياس مؤشرات النجاح للمشروعات وبرامج التنمية المستدامة .

١٥. إشراك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وبقية شركاء التنمية في عمليات جمع البيانات وتوفير المصادر والوثائق وتحليل نتائج تلك البيانات كمدخلات في عمليات المتابعة والمراجعة والتقييم لمشروعات التنمية المستدامة .

١٦. دعوة هيئات الأمم المتحدة المختصة والمانحين إلى تكثيف جهودهم من أجل تعزيز قدرات مكونات المجتمع المدني ودعمها تقنيا وماديا والتشجيع على العمل التشاركي من أجل تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

## وختاماً:

يثمن المشاركون في المؤتمر العربي لدور المجتمع المدني في تنمية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ جهود صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر- يحفظها اللّه في دعم منظمات المجتمع المدني وتعزيز دورها في تنفيذ خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وكذلك جهود الجهة المنظمة «المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي» على حسن التنظيم وكرم الوفادة، وجميع الجهات المشاركة والجهات الداعمة لهذا المؤتمر، ويوصون بنشر التوصيات والعمل على تنفيذها .

# جدول أعمال المؤتمر

إبريل 2016
21

## اليوم الأول: الجلسة العامة
القاعة الرئيسية - مركز قطر الوطني للمؤتمرات

| الساعة | | المحور |
|---|---|---|
| 9:20-9:00 | الترحيب وافتتاح المؤتمر | كلمة ترحيبية<br>كلمة منظومة الأمم المتحدة<br>كلمة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية |
| 9:25-9:20 | | فيلم تعريفي حول المؤتمر |
| 10:15-9:25 | الجلسة العامة | ورقة رئيسية حول جدول أعمال التنمية المستدامة ٢٠٣٠ - آفاق التنفيذ (اعداد لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الإسكوا) |
| 10:25-10:15 | منصة العرض | افتتاح منصة العرض |
| 10:30-10:25 | | صورة تذكارية |
| 11:00-10:30 | | استراحة - الانتقال للقاعات الأخرى للجلسات الموازية |
| 11:15-11:00 | الجلسة الموازية الأولى قاعة رقم (٢٠١) | **ورقة رئيسية**: «تحديات تنفيذ جدول أعمال ٢٠٣٠ مع تركيز خاص على المنطقة العربية» يعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي |
| 11:25-11:15 | | مداخله المعقب |
| 11:55-11:25 | | مناقشة الورقة من جانب الحضور |
| 12:15-11:55 | | استراحة الصـــــلاة |
| | المحاور الجانبية | مدخلات منبثقة عن الأوراق الجانبية: |
| 12:25-12:15 | | العمل على مستوى القواعد المجتمعية |
| 12:35-12:25 | | التشبيك الوطني والمناطقي والاقليمي في دعم التنمية المستدامة |
| 12:45-12:35 | | كيفية خلف الفرص المتاحة للمجتمع المدني وصياغة علاقة إيجابية مع القطاع العام |
| 12:55-12:45 | | تمويل التنمية على الصعيد المحلي والوطني والدولي |
| 13:05-12:55 | | مداخله المعقب |
| 14:05-13:05 | | مناقشة مداخلات المعقبين |
| 12:15-11:55 | | غـــــداء |

## اليوم الأول: الجلسة الموازية الثانية

| الساعة | | المحور |
|---|---|---|
| 11:15-11:00 | الجلسة الموازية الثانية - قاعة رقم (٢٠٢) | **ورقة رئيسية**: «رصد التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: دور المجتمع المدني» تعدها منظمة صندوق الأمم المتحدة للسكان |
| 11:25- 11:15 | | مداخلة المعقب |
| 11:55- 11:25 | | مناقشة الورقة من جانب الحضور |
| 12:15-11:55 | | استراحـــة الصـــلاة |



| الساعة | | المحور |
|---|---|---|
| | | **مداخلات منبثقة عن الأوراق الجانبية:** |
| 12:25-12:15 | | دروس مستفادة من رصد التنمية بين المؤشرات الإحصائية الرسمية والدراسات النوعية |
| 12:35-12:25 | | دروس مستفادة بشأن القدرات الإحصائية في المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني |
| 12:45-12:35 | | دروس مستفادة حول آليات الرصد والمتابعة في ظل الأزمات والأوضاع الإنسانية |
| 12:55-12:45 | | قضايا وابتكارات لرصد التقدم ودور المجتمع المدني |
| 13:05-12:55 | | مداخله المعقب |
| 14:05-13:05 | | مناقشة مداخلات المعقبين |
| | | غـــــداء |

## اليوم الأول: الجلسة الموازية الثالثة

| الساعة | | المحور |
|---|---|---|
| 11:15-11:00 | الجلسة الموازية الثالثة قاعة رقم (٢٢٤) | **الورقة الرئيسية**: «الابتكار والشراكات لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة» تعدها المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي |
| 11:25-11:15 | | مداخلة المعقب |
| 11:55-11:25 | | مناقشة الورقة من طرف الحضور |
| 12:30-12:10 | | استراحة الصـــــلاة |
| | المحاور الجانبية | **مداخلات منبثقة عن الأوراق الجانبية:** |
| 12:25-12:15 | | الشراكات على المستوى المحلي والوطني |
| 12:35-12:25 | | ابتكارات جديدة لعمل شراكات ناجحة |
| 12:45-12:35 | | دروس مستفادة حول ابتكارات جديدة لجعل المواطن هدفا وشريكا في التنمية المستدامة |
| 12:55-12:45 | | القطاع الخاص وشراكات التنمية المستدامة |
| 13:05-12:55 | | مداخلة المعقب |
| 14:05-13:05 | | مناقشة مداخلات المعقبين |
| | | غـــــداء |

## اليوم الأول: الفترة المسائية

| | |
|---|---|
| 20:00-17:00 | برنامج سياحي - حفل التكريم - عشاء للمشاركين |

إبريل 2016
22

## اليوم الثاني: الجلسة العامة
القاعة الرئيسية - مركز قطر الوطني للمؤتمرات

| | | |
|---|---|---|
| 09:15-9:00 | الجلسة العامة ١ | تقديم العقد العربي لمنظمات المجتمع المدني ٢٠١٦ - ٢٠٢٦ |
| 09:30-9:15 | | عرض نتائج مؤتمر المرأة العربية حول تنفيذ أجندة التنمية المستدامة |
| 09:45-9:30 | | عرض نتائج المؤتمر الوزاري العربي حول تنفيذ أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ |
| 10:00-9:45 | | عرض مشاريع مستقبلية للبنك الإسلامي للتنمية مع شركاء المرحلة القادمة |
| 11:00-10:00 | الجلسة العامة ٢ | استعراض النتائج والتوصيات الصادرة عن الجلسات الموازية |
| 11:30-11:00 | | استراحـــــة |
| 12:50-11:30 | الجلسة العامة الختامية | تقديم كلمات الشكر الختامية من قبل ممثلي الشركاء |
| 12:30-12:50 | الجلسة العامة الختامية | أعلان الدوحة والنتائج والتوصيات الصادرة عن المؤتمر |
| | | غـــــداء |




# أحداث ما بعد المؤتمر



# المكرمون

## اللجان المنظمة للمؤتمر:

| | |
|---|---|
| – الدكتورة/ كلثم بنت علي الغانم | رئيس اللجنة الفنية - عضو اللجنة العليا |
| – الدكتور/ أحمد بن محمد المريخي | نائب رئيس اللجنة العليا المنظمة للمؤتمر |
| – الأستاذة/ نورة بنت ناصر المريخي | نائب رئيس اللجنة العليا المنظمة للمؤتمر |
| – الدكتور/ عبدالعزيز محمد فرح | عضو اللجنة العليا - رئيس اللجنة التنسيقية - نائب رئيس اللجنة الفنية |
| – المستشار/ معتز أحمد شعير | عضو اللجنة العليا - رئيس لجنة السكرتارية والصياغة |
| – الأستاذ/ منصور بن أحمد السعدي | عضو اللجنة العليا - رئيس لجنة الإعلام والعلاقات العامة |
| – الدكتور/ زيـــاد ضيا الرفاعي | نائب رئيس لجنة الإعلام والعلاقات العامة |
| – الأستاذ/ علي عبدالله المحمدي | نائب رئيس لجنة السكرتارية والصياغة |
| – الدكتور/ عبدالله بادحدح | عضو اللجنة الفنية |
| – الدكتورة/ إصلاح جاد | عضو اللجنة الفنية |
| – الأستاذة/ محاسن زين العابدين | عضو اللجنة الفنية |
| – الدكتور/ عبدالواحد الكريمي | عضو ومقرر اللجنة التنسيقية |
| – الأستاذ/ عبدالعزيز آل اسحق | عضو لجنة الإعلام والعلاقات العامة |
| – الأستاذ/ سليم العنزي | عضو لجنة الإعلام والعلاقات العامة |
| – الأستاذة/ لطيفة دسمال الكواري | عضو لجنة السكرتارية والصياغة |
| – الأستاذة/ لمياء بوفطيرة | عضو لجنة السكرتارية والصياغة |
| – الأستاذة/ سماح الخريشة | مقرر لجنة السكرتارية والصياغة |
| – الأستاذة / عواطف النيل | مقرر اللجنة العليا المنظمة للمؤتمر |
| – الأستاذة/ هبة قبلاوي | مقرر اللجنة الفنية |
| – الأستاذ/ عبدالرحيم الصديق | مقرر لجنة الإعلام والعلاقات العامة |
| – الأستاذ/ علي هادي المري | عضو الإعلام والعلاقات العامة |
| – الأستاذ/ علي خليفة | عضو الإعلام والعلاقات العامة |

## موظفو المؤسسة الذين شاركوا في التنظيم:

| | |
|---|---|
| – الأستاذة/ أمل علي البوهندي | المدير التنفيذي للخدمات المساندة |
| – المستشار/ محمد القاضي | المستشار القانوني للرئيس التنفيذي |
| – الأستاذة/ شيخة محسن اليهري | رئيس قسم الشؤون المالية |
| – الأستاذة/ نور سلطان العلي | رئيس قسم الموارد البشرية |
| – الأستاذة/ خاتون أحمد | سكرتيرة تنفيذية - الخدمات المساندة |
| – الأستاذة/ سارة حسن الحبابي | سكرتيرة تنفيذية - مكتب رئيس مجلس الإدارة |
| – الأستاذ/ أحمد عادل عبدالعال | قسم تكنولوجيا المعلومات |

## المتعاونون- المساندون:

| | |
|---|---|
| – الأستاذة/ مريم بنت علي المسند | المدير التنفيذي - مركز رعاية الايتام |
| – الأستاذ/ عيسى بن علي المناعي | المدير التنفيذي - مؤسسة روتا |
| – الأستاذة/ نجلاء يوسف الباز | مركز الانماء الاجتماعي |
| – الأستاذ/ عبدالعزيز احمد | فنان |
| – الأستاذ/ بابكر عثمان | صحفي |

## فرق المتطوعين:

### لجنة العلاقات العامة

| | |
|---|---|
| – فاطمه الملا متطوعة - مركز رعاية الايتام | |
| – امينه الجيده | متطوعة - مركز |
| – أمنه المطوع | متطوعة |
| – نايف الشهراني | متطوع - مركز الإنماء الاجتماعي |
| – هيا الكواري | متطوعة - مركز الإنماء الاجتماعي |

### فريق اللجنة التنسيقية

– الأستاذة/ ذكرى السعدي مركز الاستشارات العائلي

### فريق العمل الإعلامي

| | |
|---|---|
| – الأستاذة/ منال العبدالله | شركة كيوميديا |
| – الأستاذة/ نور المهندي | مركز رعاية الايتام |
| – الأستاذة/ منيرة البلوشي | مركز رعاية الايتام |
| – الأستاذة/ اسماء القزيري | مؤسسة قطر |

| | |
|---|---|
| – الأستاذ/ عبدالله البوعينين | مركز رعاية الايتام |
| – الأستاذ/ مساعد عبدالعظيم | صحفي |
| – الأستاذة/ ايرينا تيموشينكو | بست باديز قطر |
| – الأستاذ/ محمداني أحمد يعقوب | صحفي |
| – السيدة/ سهير الهارون | |
| – السيدة/ فاطمة المفتاح | مركز رعاية الايتام |
| – السيدة/ عبير ناصر سرور | |
| – السيدة/ مشاعل عبد العزيز فهد علي | مركز رعاية الايتام |
| – العنود بنت عبدالله العطية | مركز رعاية الايتام |
| – السيد/ حسن سيد احمد منان | مركز رعاية الايتام |
| – السيد/ حسين عبدالله المحمدي | |

### فريق عمل لجنة السكرتارية والصياغة

| | |
|---|---|
| – الأستاذة/ نوال علي خليفة الكبيسي | متطوعة |
| – الأستاذة/ عبير سرور | متطوعة |
| – الأستاذة/ نعيمة حمد الهاجري | متطوعة |
| – الأستاذة/ نور الهدى سرمرام | متطوعة |



## فرق المتطوعين:

### فريق التشريفات

| | |
|---|---|
| – معيض القحطاني | قائد فريق المواصلات و المراسم |
| – حمد المالكي | نائب القائد (الشباب) |
| – شيخة المناعي | نائب القائد (البنات) |
| – سبيكه علي المحري | مسؤول لجنة التسجيل و التواصل |
| – منار السويدي | نائب مسؤول لجنة التسجيل و التواصل |
| – عائشة إبراهيم المناعي | متطوعه |
| – غدير العنزي | متطوعه |
| – نور السويدي | متطوعه |
| – سارة السويدي | متطوعه |
| – سميرة عبدالله جحرز | متطوعه |
| – سعاد عبدالله جحرز | متطوعه |
| – سارة احمد الجابر | متطوعه |
| – ملاذ فتحي محمد | متطوعه |
| – نيلة السويدي | متطوعة |

### لجنة المراســـم

| | |
|---|---|
| – خالد الحاشدي | مسؤول لجنة المراسم |
| – محمد القاضي | نائب مسؤول لجنة المراسم |
| – محمد عبدالقادر الرداعي | متطوع |
| – عبدالرحمن جمال | متطوع |
| – احمد خليل | متطوع |
| – فاضل البرغش | متطوع |
| – نايف اليافعي | متطوع |
| – خالد عبدالقادر الامين | متطوع |
| – حصه الخاطر | متطوعه |
| – عبدالله القاضي | متطوع |
| – امنه مبروك | متطوعه |
| – صالحة الكواري | متطوعه |
| – سعاد سليمان | متطوعة |

### لجنة المطـــار

– أحمد عبدالله المحمدي
– عبدالعزيز عبدالرحمن فلاحي
– عبدالله بوهندي شيباني
– حسين علي فرض الله الشرشني
– عبدالرحمن فايز أحمد ابوجلاله
– نديم عبدالواحد
– علي مفتاح زارعي
– أحمد عبدالله محمدي راشد
– فهد عبدالله عبدالرحمن عبيدان فخرو
– يعقوب يوسف عبدالرحمن محمد جناحي

### لجنة المواصـــلات

| | |
|---|---|
| – إبراهيم السوادي | |
| – عبدالله دبسان القحطاني | مسؤول لجنة المواصلات |
| – احمد إبراهيم احمد | نائب مسؤول لجنة المواصلات |
| – بلال قاسم الرياشي | متطوع |
| – عبدالله محمد صالح | متطوع |
| – عبدالعزيز جابر سلطان | متطوع |
| – محمد ماجد المريخي | متطوع |
| – محمد ناصر الخولي | متطوع |

## فرق المتطوعين:

| | |
|---|---|
| – احمد ناصر الخولي | متطوع |
| – فيصل اليزيدي | متطوع |
| – إبراهيم اليافعي | متطوع |
| – محسن السعدي | متطوع |
| – عادل معاند محمد | متطوع |
| – حسن عاطف الموسى | متطوع |
| – عبدالرحمن الأشقر | متطوع |
| – حمد سعد الجباري | متطوع (فترتين) |

### آخـــرون

– ابراهيم عادل رشيد
– ابراهيم عبدالرحمن الورثان
– اسماء عبدالله سالم جحزر
– اسماعيل حسن حريص
– المها أحمد المصلح
– إيمان محمد
– إيناس محمود روقة
– أمل الانصاري
– أمل عبدالكريم
– آمنه الحسيني
– آمنه العبدلله
– آمنه محمد
– تركي عبدالرحمن الغانم
– تغريد العتيبي
– تماضر ثامر
– جاسم رمضان
– حسين منصر اليافعي
– حصة خليفة القبيسي
– حفصة محمد العقيلي
– حمد محمد عبدالمحسن
– حمده المحمود
– حمده محمد المهندي
– خالد أبو ندا
– خالد عبدالوهاب القاضي
– خالد محمد العمودي
– خلود المندني
– دانه صالح الفهيدي
– دانه علي العمادي
– رامي منصر اليافعي
– رضوان عزالدين المحمد
– زين محسن اليافعي
– زينه عبارة
– سارة مقداد
– ساره عبدالله سعد مبارك
– ساره علي مسعود المري
– سعيد طاهر سعيد محمد
– سعيده حبيب
– سيف علي أحمد الحاج
– شافعه صالح الفهيدي
– شفيع الله سراج الله
– شيخة المندني
– شيخة محمد السهل
– شيخة محمد الهاجري
– شيماء محمد المندني
– عادل ال همام
– عائشة حميد
– عائشة خميس السعدي
– عائشة راشد المهندي
– عائشة محمد المري
– عائشة محمد بيروزي
– عبدالله العمادي
– عبدالله حافظ عبدالرحمن
– عبدالله حسن كرم الله محمد
– عثمان عزالدين المحمد
– علي السعدي
– علي عبدالله سعيد
– منصور الكعبي
– عليا احمد الكواري
– غايه راشد السويدي
– فاهد سيف علي سيف العذبه
– فروغ محمد حسين بيروزي
– لولوة الكواري
– لولوه عبدالله
– ليلى اليافعي
– محسن أحمد مثنى البرطي
– محمد أمين الحريزي
– محمد حافظ عبدالرحمن
– محمد عبدالله
– محمد محجوب
– محمد محمد التميمي
– محمد منصر اليافعي
– محمد ناصر الكعبي
– مروه سالم الجبر
– مريم سويد المهندي
– مشاعل عبدالعزيز السويدي
– منى العامري
– منى دفع الله
– منى مبارك صالح
– منى محمد
– منيف أحمد علي المرقب
– مها العبيدلي
– مها الكعبي
– مها دعيج البنعلي
– موزا حميد سعيد المعمري
– مي هادي القحطاني
– ناصر العامري
– ناصر الواقدي
– نصره السيابي
– نور الأسود
– نور الشيزاوي
– نورة سعيد المري
– نوره علي مسعود المري
– نورهان محمد
– نوير مانع العتيبي
– هند عبدالرحمن جاسم علي
– هيا فيصل ال ثاني
– ولاء الساده
– وليد إدريس
– وئام الساده
– نورة أحمد الكواري
– يوسف محمد عوض



# الملاحق



## الدعوة الإلكترونية:




## شهادة الشكر والتقدير:



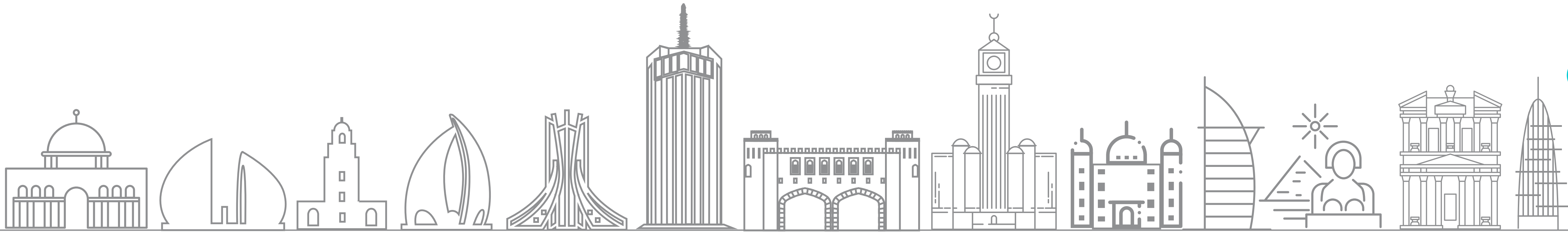
# لقطـــــــات
## من فعاليات المؤتمر



# لقطـــــات
## من فعاليات المؤتمر



# الجهات المشاركة في المؤتمر



10
**1 دولة قطر**
- مؤسسة الشيخ ثاني بن عبدالله للخدمات الانسانية
- جمعية الصحة النفسية اوياك
- معهد النور للمكفوين
- معهد الدوحة الدولي للاسرة
- مؤسسة الشيخ عيد الخيرية
- الهلال الاحمر القطري
- المركز الثقافي للطفولة
- مركز دعم الصحة السلوكية
- مركزالامم المتحدة للتدريب والتوثيق لجنوب غرب آسيا و المنطقة العربية
- قطر الخيرية

6
**2 مملكة البحرين**
- الجمعية الخليجية للاجتماعيين
- جمعية المرأة البحرينية
- الاتحاد النسائي البحريني
- مواطنون للبحرين
- جمعية الريادة الشبابية
- جمعيه الحكمة للمتقاعدين

2
**3 المملكة العربية السعودية**
- الجمعية الخيرية الصحية لرعاية المرضى
- الجمعية الخيرية للتوعية الصحية- حياتنا

6
**4 الإمارات العربية المتحدة**
- منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة بدولة الامارات العربية المتحدة
- جمعية رؤيتي للأسرة
- جمعية الامارات لحقوق الانسان
- جمعية ام المؤمنين النسائية
- مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم
- منظمة الاسرة العربية - الشارقة

3
**5 دولة الكويت**
- جمعية الشيخ عبدالله النوري الخيرية
- الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية
- رابطة الاجتماعيين الكويتية

4
**6 سلطنة عمان**
- جمعية التدخل المبكر للأطفال ذوي الإعاقة
- الجمعية العمانية لمرض السكري
- جمعية المرأة العمانية- صحار
- جمعية بهجة العمانية للايتام

3
**7 المملكة المغربية**
- الجمعية المغربية للتقييم
- مؤسسة للاسلمى للوقاية والعلاج من السرطان
- الشبكة الوطنية لمراكز الاستشارة للنساء ضحايا العنف

1
**8 موريتانيا**
- جمعية دعم التنمية

3
**9 جمهورية السودان**
- جمعية اسرتنا للاعاقة
- الشبكة السودانية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز
- شبكة السكان السودانيين

6
**10 الجمهورية اللبنانية**
- مؤسسه عامل الدولية - فيرجيني

4
**11 جمهورية مصر العربية**
- مؤسسة سالمة لتنمية النساء
- جمعية السادات للتنمية الاجتماعية
- منظمة دعم وتطوير الليبرالية والاجتماعية - فيفيان مجدي
- الجمعية المصرية للتنمية

2
**12 ليبيا**
- منظمة ممكن للتوعية والاعلام
- المنظمة الليبية للأشخاص ذوي الاعاقة

3
**13 المملكة الاردنية الهاشمية**
- الصندوق الاردني الهاشمي للتنمية البشرية
- الاتحاد النسائي الأردني
- اتحاد المرأة الأردني - نادية شمروخ

1
**14 الجمهورية اليمنية**
- جمعية الاصلاح الاجتماعية الخيرية

3
**15 الجمهورية العراقية**
- تموز للتنمية الاجتماعية
- مركز دار السلام العراقي
- مؤسسة أم اليتيم

3
**16 الجمهورية التونسية**
- رئيس الرابطة العالمية للأهداف الإنمائية للألفية
- جمعية المرأة والمواطنة
- مؤسس جمعيه جيل الحرية - لطفي حماد

1
**17 دولة فلسطين**
- معهد الصحة والتنمية والبيانات والسياسات

1
**18 الجمهورية الديموقراطية الجزائرية**
- جمعية بريق ٢١

2
**19 الجمهورية العربية السورية**
- الكنيسة الكاثوليكية الحسكه
- جمعية مصياف السورية

2
**20 جمهورية جيبوتي**
- المعهد الصومالي للتنمية وتحليل البحوث
- One bender djedid

3
**21 جمهورية الصومال**
- somali women's leadership initive
- منظمة بيلان اودال - سعاد عثمان

5
**22 الشركاء**
- مجلس التعاون الخليجي
- UNFBA - صندوق الأمم المتحدة للسكان
- UNDP - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- ESCWA
- جامعة الدول العربية


قطر للعمل الإجتماعي
Qatar Social Work
www.qatarsocial.org